

Distr.: General
16 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

من 6 أيار/مايو إلى 10 كانون الثاني/يناير 2022، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2022 (من 31 يناير إلى 4 فبراير 2022، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

3	I. مسائل تنظيمية
	الجزء المشترك
4	II. توصيات مجلس مراجعي الحسابات
7	III. متابعة لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)
9	IV. الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
11	بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والحوار التفاعلي
15	V. تقرير التنمية البشرية
16	VI. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
17	VII. التقييم
19	VIII. متطوعو الأمم المتحدة



20IX	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
22XII	مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
			<i>الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
23		بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
28X	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
28XI	التقييم
			<i>الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
29		بيان المدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)
29XIII	الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
		.XIV	مسائل أخرى: خطاب رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب
32		الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

I. المسائل التنظيمية

1. عُقدت الدورة العادية الأولى 2022 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت للمرة السابعة، كإجراء استثنائي، بسبب استمرار نقشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من 31 يناير إلى 4 فبراير 2022. وقد رحبت الرئيسة المنتخبة حديثاً بالفوفود وشكرت الرئيس السابق ونواب الرئيس على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس خلال عام 2021. كما هنأت أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

2. وفقاً للقاعدة 7 من إجراء المجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التاليين لعام 2022:

الرئيس:	معالي السيدة/ يوكا براندت	(هولندا)
نائب الرئيس:	معالي/ السيد/ مارتن كيماي	(كينيا)
نائب الرئيس:	معالي السيدة/ علياء آل ثاني	(قطر)
نائب الرئيس:	معالي السيد/ خوسي مانويل رودريغيز كوادروس	(بورو)
نائب الرئيس:	معالي السيد/ سيرجي كليتسيا	(أوكرانيا)

3. وقد وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2022 (DP/2022/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2021 (DP/2022/1). وقد اعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2022 (DP/2022/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة السنوية لعام 2022.

4. وسُجلت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2021 في الوثيقة DP/2022/2، والمتاحة على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت.

5. وافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 6/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2022:

الدورة السنوية لعام 2022	6 إلى 10 يونيو 2022 (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام 2022	29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

بيان رئيسة المجلس

6. أكدت رئيسة المجلس على أهمية اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021 والخطط الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2022-2025. في عام 2022، سيقوم المكتب بإشراك المنظمات لتقديم أداء أفضل وبشكل مباشر مع الموظفين على المستوى القطري والإقليمي من خلال الزيارات الميدانية الشخصية أو الافتراضية، على سبيل المثال. ومؤكدة على السيطرة العالمية على فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أثنت رئيسة المجلس على موظفي الأمم المتحدة لقيامهم بأعمالهم وقدرتهم على الصمود. بإصدار الخطط الإستراتيجية الجديدة في عام 2022، سيقوم المجلس بمراقبة تنفيذها المنسق لتحقيق النتائج الجماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بناءً على الدرس المستفاد من الجائحة والتمثل في كون التعاون القطري أساساً للنتائج التحويلية. يهدف المجلس إلى تكثيف التعاون مع مكاتب مجالس الصناديق والبرامج الأخرى بخصوص التنسيق عبر الحدود والقضايا ذات

الاهتمام المشترك. تطلعت رئيسة المجلس إلى العمل مع الزملاء لضمان ممارسة المجلس لمسؤولياته الإشرافية بفاعلية وكفاءة.

7. عقب الملاحظات الافتتاحية لرئيسة المجلس، طلب أحد الوفود أن تتبع الجلسات المستقبلية للمجلس، بدءاً من الدورة السنوية لعام 2022، "التنسيق الشخصي".

الجزء المشترك

II. توصيات مجلس مراجعي الحسابات

8. قام مدير، مكتب الخدمات الإدارية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2020 (DP/2022/3). قام نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، مكتب الخدمات الإدارية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2019 (DP/FPA/2022/2). قام المديرية المالية ومديرية الشؤون الإدارية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتقديم تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2020 (DP/OPS/2022/1). كما تضمن الجدول التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2020 لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2022/4) (UNCDF).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

9. رحبت الوفود بتقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أولوياته السبع ذات الصلة بمراجعة الحسابات وسلمت بأن عام 2020 يوافق مرور 16 عاماً متتالية من حصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على آراء حاسمة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات. وأشارت الوفود إلى الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات السابقة وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة تنفيذ التوصيات المعلقة. كما أكدت الوفود على تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لممارسات الشراء الرقمية عن طريق طرح منصة تخطيط الشراء الخاصة به، مما يدل على التزامه بالشفافية والنزاهة. بالرغم من أن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة المخاطر وتقديمه فيها كان مشجعاً، فالوفود رأت مجالاً للتحسن، مثل مطالبة المكاتب الإقليمية بتضمين إدارة المخاطر في أنظمة تتبع الأداء. وقد رحبت الوفود بالجهود المبذولة في تحسين تنفيذ النهج الموحد للتحويلات النقدية (HACT) في المكاتب القطرية، وشجعت بالرضا من استخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنهج إستراتيجي قائم على المخاطر استجابةً لتقرير مجلس مراجعي الحسابات. بالإشارة إلى نقاط الضعف في عدم الامتثال لمتطلبات الرقابة الداخلية والشراء والإدارة وإدارة موارد المؤسسات، فقد شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اختيار نهج شامل لمعالجة نقاط الضعف وتضمين المعلومات في تقاريره المتعلقة بالإجراءات.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

10. رحبت الوفود بتقديم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أولوياته السبع ذات الصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019 وآرائه الحاسمة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات لعام 2020. وشجعت الإدارة على متابعة البناء على هذا الإنجاز وإعطاء الأولوية للشفافية والمساءلة. واعترافاً بأن صندوق الأمم

المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد تناول إحدى التوصيات بفاعلية، ونفذ جميع التوصيات المتعلقة ذات الصلة بمراجعة الحسابات والبالغ عددها 23 توصية من عام 2019 والأعوام السابقة، ولم يكن لديه أي مشاكل متكررة خاصة بمراجعة الحسابات، فقد عبرت الوفود عن تقديرها لتقاني القيادة والموظفين، وشجعت الإدارة على متابعة معالجة كل التوصيات الحالية المتعلقة في الوقت المناسب. اعترافاً بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لم يستند من لوحات متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تقاريره لمراقبة الامتثال بالضوابط الداخلية، فقد شجعت الوفود الصندوق على الاستفادة من أنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآليات التقارير الخاصة به.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

11. رحبت الوفود بتركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان المتواصل على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وشجعت على تنفيذها بسرعة. وأشارت الوفود إلى الإدارة المالية القوية للصندوق بالرغم من التحديات الحالية وانخفاض الإيرادات منذ 2019-2020. وبالرغم من ثناء الوفود على التحديات التي واجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز مراقبة أنشطته التأكيدية، إلا أنها عبرت عن قلقها حيال إمكانية تأثير ضعف المراقبة بالسلب على تنفيذ البرنامج. واعترافاً بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يعمل على إعداد سياسة لإدارة مخاطر المؤسسة (ERM) - استجابة لتوصية عام 2017 - تضمنت مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر، فقد حثت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على استكمال صياغة السياسة وتنفيذ حزمة إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. فيما يتعلق بالاتفاقيات طويلة الأجل، سعت الوفود للحصول على تأكيدات بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان على الطريق الصحيح في تنفيذ تقييم الموردين لعام 2021 وأنه سيزود الموردين بالتقارير بحلول 31 مارس 2022. كما سألت الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد نشر الأداء الخاصة به لمراقبة أداء الاتفاقيات طويلة الأجل بالنسبة للسلع غير الأساسية أم لم ينشرها. وبملاحظة النتائج المتكررة التي تشير إلى أن بعض شركاء صندوق الأمم المتحدة للسكان في التنفيذ لديها قدرات تنظيمية محدودة، فقد سعت الوفود للحصول على توضيح بخصوص كيفية ضمان الصندوق لمشاركته مع شركاء التنفيذ، ومساهمته في تعزيز القدرات، ومساعدتهم على تنفيذ أعمالهم. وبالإشارة إلى أغلبية توصيات مراجعة الحسابات ذات الصلة بمراقبة الشراء والمخزون والإجراءات المقترحة للتحسين المرتبطة إلى حد كبير بنظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، فقد سألت الوفود عن حالة إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان وموعد جاهزية نظام تخطيط موارد المؤسسات.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

12. رحبت الوفود بتقديم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أولوياته ذات الصلة بمراجعة الحسابات وشجعت على التنفيذ التام لكل التوصيات. وأكدت الوفود على تقييم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإيجابي لشبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف (MOPAN) ولاحظت أن إجمالي احتياطات المكتب قد زاد لأكثر من الضعف في غضون خمس سنوات. أثنت الوفود على التزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتخفيض الرسوم الإدارية، ومعالجة توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ)، وسألت عن موعد سريان التخفيض. وفي ضوء تقييم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي يشير إلى أن النهج شديد التحفظ الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة في وضع الميزانية قد أدى إلى وجود أرصدة مرتفعة غير منقفة وتراكم مضاعف في الاحتياطات، فقد سألت الوفود عما إذا كان تخفيض

الرسوم الإدارية قد أدى إلى تخفيض متناسب في الأرصدة غير المنفقة وزيادة الاحتياطيات أم لا. كما أشارت الوفود إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية شددت على أن توفير الخصومات يجب أن يمتد ليشمل كل كيانات الأمم المتحدة. وعبرت الوفود عن قلقها حيال نقص التنوع الاستثماري في مشاريع S3i وانتساب S3i إلى مجموعة قابضة خاصة واحدة. سألت الوفود عما إذا كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تعلم أم لا بوجود أي تقصير، بالإضافة إلى ما هو مذكور، منذ إصدار التقرير. وبالإشارة إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات الذي يفصل حالات المراقبة غير الكافية لاستثمارات مبادرة S3i، فقد سألت الوفود عن كيفية تعزيز اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للمراقبة. وشجعت الوفود اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تطبيق معايير الإدارة المالية العالية الخاصة بها على مشاريع S3i. كما عبرت الوفود عن قلقها حيال نقاط الضعف المذكورة في عرض مشاريع S3i للخطر وخسارة الائتمان المتوقعة البالغة 22.19 مليون دولار، وشجعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تحسين طريقة قياس المخاطر والتعرض والتحكم فيهما.

13. ردًا على ذلك، قال مدير مكتب الخدمات الإدارية، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرح في أواخر 2021 دليلًا محسنًا بخصوص إجراء تقييمات المخاطر لتعزيز وضعه من المخاطر العامة. كما لعبت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية دورًا حاسمًا في إدارة المخاطر وعمل البرنامج على تعزيز إطار مسائلة الشركات بشكل عام، بالإضافة إلى وجود تحسينات في إطار إدارة المخاطر، الأمور التي سيقدم تقريرًا عنها في عام 2022.

14. أكد نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن أنشطة الصندوق الرقابية والتأكيدية كانت واسعة النطاق؛ بالرغم من إخفاق الصندوق بنسبة 84 في المائة من تحقيق هدف التغطية المرتفع، تم تنفيذ الأنشطة التأكيدية المتبقية في الأشهر التالية بدون نتائج جوهرية. حيث كثف صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطته التأكيدية وأحرز تقدمًا فيها، ومن ذلك مراجعات الحسابات المبكرة للشركاء المحددين خلال الربع الرابع من عام 2021 وإجراء عمليات التفتيش المفاجئة المحددة قبل الجدول الزمني المقرر لها. كما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان على الطريق الصحيح في إجراء تنفيذ الموردين وقام بإجرائه في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بقدرة الشركاء المنفذين، ذكر نائب المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أجرى تقييمات دقيقة متعمقة عند بدء العمليات لتحديد نقاط الضعف في الضوابط وتحديد تصنيفات المخاطر.

15. قالت المديرية المالية ومديرة الشؤون الإدارية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن عبارة S3i عبارة عن مبادرة جريئة موجهة نحو المخاطرة اعتمدها المجلس لدعم خطة 2030. وقد استخدمت S3i نهج المنصة لزيادة تأثير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مختلف الأقطار وعلى نطاق جغرافي واسع. اختار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاركة كيان واحد لضمان التنفيذ السريع للمشروع. وفي هذا السياق، وقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتفاقيات مختلفة مع شريك واحد مرتبط بمشاريع ومناطق جغرافية مختلفة يسعى المكتب للعمل فيها. أكدت المديرية المالية على حصول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مدفوعات في عام 2021 مقابل حصة الفائدة من المبالغ الخاضعة للتخصيص. ولم تُستهلك المبالغ المُشار إليها حتى الآن وعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنشاط للحصول على تعويض كامل. وفيما يتعلق بالفروض الأخرى لدى نفس الشريك، فقد تم الحصول على كل المدفوعات المستحقة في عام 2021. وتعهّد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمراقبة. في 2021،

وظف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بهلسنكي، استعدادًا لاستباق S3i، ما يزيد عن 10 خبراء في مجالات مختلفة وعين رئيس تنفيذي جديد، مؤقت، لتنفيذ S3i ومراقبة الشركاء. بالإضافة إلى مساعدة مكاتب شركات مختلفة S3I في إدارة علاقة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشريك الواحد. وفي منتصف عام 2021، أسس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مجموعة استشارية للاستشارات من أجل تقديم المشورة لـ S3i فيما يتعلق بالاستثمار ومراقبة المشاريع المشتركة.

16. أكد المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على حصول الصندوق على رأي حاسم من مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020، السنة التاسعة على التوالي للأراء الحاسمة منذ بدء الصندوق في تقديم بياناته المالية. وشدد على العلاقة مع المؤسسة الألمانية العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعليقاتها البناءة، بما في ذلك بخصوص تحسين العمليات، التي سينفذها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في 2022.

17. اعتمد المجلس القرار 1/2022 في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والخاص بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2020.

III. متابعة لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)

18. قام مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) بتقديم عرض تقديمي عن تقرير البرنامج والصندوق المشترك ذي الصلة بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2022/1)، تلاه ملاحظات من نائب المدير التنفيذي، مؤقتًا، برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

19. رحبت مجموعة من الوفود بتحقيق برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز للعديد من المعالم ووضع لبرنامج عمل قوي. وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعملهما معًا على معالجة مجالات النتائج في نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساءلة (UBRAF) وللتركيز على عدم تخلف أي شخص عن الركب. كما شجعت الوفود البرنامج والصندوق على العمل مع أمين عام برنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآخرين لضمان تحسن استجابة تنسيق فيروس نقص المناعة البشرية. أكدت المجموعة على وجوب تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتربية الجنسية الشاملة، والوصول إلى حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. لقد كانت هناك حاجة إلى تعزيز الأنظمة الصحية عالية الجودة التي تتسم بالمرونة لتقديم الخدمات الحيوية، والتحصين ضد فيروس نقص المناعة البشرية، والصحة الجنسية والإنجابية، والرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، وصحة الأطفال والمراهقين، كما كان هناك تكاملاً أكبر لفيروس نقص المناعة البشرية في التغطية الصحية العالمية وبرامج النظام الصحي على المستوى القطري. بالإضافة إلى الحاجة لتهيئة مضممة خصيصًا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لتلبية احتياجات الفئات السكانية الرئيسية

وضمان الوصول العادل إلى الخدمات، باستخدام مجموعة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم احتياجات الفئات السكانية الرئيسية وتحسين الوصول إلى خدمات الوقاية. تم حث صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز هذا العمل مع معالجة العوائق والترويج للسياسات القائمة على الحقوق والاستجابة للعنف القائم على النوع.

20. في التدخلات الفردية، أقرت الوفود بأهمية أودار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الوصول إلى الأهداف الطموحة وعوامل التمكين المجتمعي في إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمية، 2021-2026، والإعلان السياسي للأمم المتحدة لعام 2021 بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما أقرت المجموعة بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة لمعالجة القوانين والسياسات التي تؤيد الوصم والتمييز ضد الفئات السكانية المستضعفة ودعمت تعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان لدمج فيروس نقص المناعة البشرية في الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة وبرامج الحقوق. ثمنت المجموعة مساهمات المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مخرجات نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساواة والنوعية المتوقعة في المعالم (بما في ذلك مصفوفة المؤشرات) في الاجتماع الخمسين لمجلس تنسيق البرنامج. جدير بالذكر أنه بالرغم من التفاوتات الإقليمية الكبيرة، فمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ظلت الأكثر تضرراً بفيروس نقص المناعة البشرية وجائحة كوفيد-19. وقد دعت المجموعة إلى زيادة التعاون والتضامن الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19، ومعالجة عدم المساواة وضمان المساواة، والوصول العادل إلى العلاج. أضف إلى ذلك أنه يجب إشراك الشباب في الاستجابة والتعافي من فيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19. ويجب أن يتناول مؤتمر Safe To Be، الذي سيعقد في صيف 2022، القوانين والسياسات التمييزية التي تؤثر على مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً والشواذ ووصولهم إلى الرعاية الصحية. حيث سيجتمع المؤتمر الحكومات، والشركات والمجتمعات المدنية والبرلمانيين الدوليين للحصول على ضمانات جديدة.

21. ردًا على ذلك، صرح نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أن التعليقات المقدمة من المجلس كانت حاسمة في مساعدة الصندوق على تركيز مساعده عند الحاجة. وبخصوص الشباب والنساء والفتيات، فقد ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على إستراتيجية المراهقين والشباب الخاصة به - جسدي، حياتي، عملي - لزيادة مستوى مساعده على المستوى القطري. وقد عملت هذه الإستراتيجية بالتوازي مع حزمة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والحقوق الموجهة نحو الشباب والمراهقين لتوسيع نطاق العمل وتعزيز الأنظمة الصحية، وركزت على معظم المجموعات المستضعفة، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية. وقد كان عمل الصندوق المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص بيانات السكان حاسماً لهذه الجهود.

22. صرح مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه قد كان عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على فيروس نقص المناعة البشرية جزءاً من القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف. وتهدف دعوة البرنامج والصندوق إلى زيادة الاستثمارات لتوسيع نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومساعد الأقطار على موازنة التمويل والبرامج مع تعزيز البيانات القانونية والسياسية لضمان تقليل القوانين والسياسات من خطر فيروس نقص المناعة البشرية. تضمن ذلك

العمل على إزالة التمييز الأطر القانونية ودعم دمج فيروس نقص المناعة البشرية في السياسات/الخطط القومية والعنف القائم على النوع في الإستراتيجيات والسياسات والبرامج القومية لفيروس نقص المناعة البشرية. حفز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل في جميع القطاعات لمعالجة الأبعاد الجنسية لجائحة الإيدز، بما في ذلك من خلال مبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative) والشراكة العالمية من أجل العمل لتقليل جميع أشكال الوصم والتمييز ذي الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

23. أكد نائب المدير التنفيذي، مؤقتاً، لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أهمية التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية عبر تقاطعات مثل عدم المساواة، العوائق الهيكلية، الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد كان البرنامج والصندوق حاسمين في تلك الجهود المبذولة لمعالجة احتياجات الفتيات المراهقات والشباب والفئات السكانية الرئيسية، والدعوة إلى تغيير القوانين والسياسات والعمل لاستعادة خسائر العقد السابق، بما في ذلك الخسائر التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وتطبيق الدروس المستفادة من فيروس نقص المناعة البشرية على الجائحات الحالية والمستقبلية. كما كانت مصفوفة مؤشر نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساءلة حاسمة في توجيه عمل الصندوق والبرنامج إلى المجالات الأكثر أهمية.

24. أحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بخصوص تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP FPA/2022/1).

IV. الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

25. قدم نائب المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرة المالية ومدير الإدارة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحديثات شفوية بشأن حماية منظماتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

26. أثنت مجموعة من الوفود على قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتزامهم بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والاستجابة لهم. وذكرت الوفود التقدم الشامل على جميع المستويات ورحبت بالجهود المبذولة لمعالجة المخاطر وانتقاء الدروس المستفادة لإيجاد أنظمة وإجراءات وقاية واستجابة تتسم بروح عدم التسامح. كما لفتت الوفود الانتباه إلى ثلاثة عناصر رئيسية: مسؤولية الشركاء المنفذين؛ والتقارير الشفافة والأمانة والمسؤولية؛ ودعم الضحايا والناجين. وإدراكاً لأهمية قيادة الأمم المتحدة الاستباقية والمرئية، أثنت الوفود على المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدورها المسؤول عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. كما أكدت الوفود على أهمية تعزيز التعاون بين الوكالات، لا سيما على المستوى القطري وأوصت بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص بخصوص تحسين استجابة الأمم المتحدة.

27. أقرت الوفود بخطوات تفعيل بروتوكول الأمم المتحدة لتوفير المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع الشركاء المنفذين وأكدت على أن تقييم قدرة الشركاء المنفذين على توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي كان أداة هامة أكدت القدرات التنظيمية للشركاء. وأكدت الوفود على أهمية الإبلاغ عن كل الادعاءات من خلال آلية تقارير الأمين العام وآليات تقارير الحماية السنوية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. كما أكدت الوفود على الحاجة لتحقيقات دقيقة وشاملة تتمحور حول الضحايا/الناجين. وأقرت الوفود بإعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء تشغيل قياسي داخلي للضحايا والناجين وحرصه على اعتماد صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأدوات مشابهة. ورحبت الوفود بخطوات تفعيل التحسينات في تحليل المخاطر والتخفيف من حدتها وآليات الشكاوى المجتمعية.

28. في التدخلات الفردية، صرحت الوفود بأن الدول الأعضاء والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تعزيز السياسات التي تحمي موظفو الأمم المتحدة والمجتمعات التي تخدمها من خلال إستراتيجيات تعالج عدم الإبلاغ وتضمن المراجعة الفعالة للادعاءات، بما في ذلك التحقيقات الآمنة التي تتمحور حول الضحايا/الناجين. ويلزم تعزيز التقدم على جبهة حقوق الإنسان، مع التركيز على معاقبة الجناة وحماية الضحايا. دعمت الوفود التطبيق الموسع للفحوصات الواضحة لمنع إعادة توظيف الجناة، ورحبت بفحص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفئات أوسع من الموظفين من خلال قاعدة البيانات، وشجعت المنظمات على استكشاف استخدام الفحوصات الواضحة للشركاء المنفذين لضمان الفحص الشامل في القطاعات الإنسانية والإنمائية. تطلعت الوفود إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإحراز المزيد من التقدم من خلال التحديد الفعال لأولوية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عند تنفيذ خطته الإستراتيجية، 2022-2025. وتحفزت الوفود بسبب اعتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دمج الحماية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في تنفيذ تصميم مشروعه وفحوصاته الميدانية. كما دعمت الوفود دمج المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في التخطيط المالي والاتفاقيات التعاقدية مع القطاع الخاص. وأكدت الوفود على تحمل جميع أصحاب المصالح لمسؤولية التقدم الهادف في معالجة الدوافع السياسية للاستغلال والانتهاك الجنسيين بما في ذلك عدم المساواة والتمييز بين الجنسين، وسوء استخدام السلطة، وغيرها من الظروف التي تمكن من العنف القائم على النوع.

29. ردًا على ذلك، صرح مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج تناول الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي كأولوية في خطته الإستراتيجية، 2022-2025. ودعم البرنامج مطالبة الدول الأعضاء بتهج طويلة الأجل الأمر الذي سمح له بضمان اتباع نهج متسق متعدد السنوات وإجراء التعديلات بناءً على الأولويات. في عمله مع الشركاء المنفذين، كان تنفيذ البرنامج لبروتوكول الأمم المتحدة مستمرًا؛ وثائق مشروعه والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة التي تتناول معايير الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تتوافق مع البروتوكول. وقد قام البرنامج بإنشاء فريق لدعم مشاركة مكاتبه القطرية مع الشركاء المنفذين وتم تحديث إرشاداته لتعكس البروتوكول في شراكة وثيقة مع منظمات الأمم المتحدة. وقام البرنامج بالتحقق من الفحص الواضح لجميع الشركاء المنفذين، الأمر الذي توسع ليشمل كل عمليات التوظيف وامتد ليغطي الأشكال التعاقدية الأخرى. وفيما يتعلق بالأسباب الأساسية، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عمل بنشاط في قضايا العنف القائم على النوع والمساواة بين الجنسين.

30. صرح نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) أنه قد كان منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإستراتيجية للصندوق، 2022-2025. فقد استخدم الصندوق ممارسة أداء قيادته للمساعدة على ضمان تلبية الإدارة للمعايير المطلوبة. ولتقديم الشهادات السنوية للمجلس، كان على المديرين تأكيد تنفيذهم لمسؤولياتهم على المستوى القطري، بما يتفق مع خطة العمل العالمية الخاصة بالصندوق. سيتم تضمين مؤشرات إضافية في عام 2022 لتتبع الإشراف على الشركاء المنفذين؛ وسيواصل الصندوق تفعيل بروتوكول الأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أنه تم تقييم 60 في المائة من الشركاء المنفذين حتى تاريخه. وقد عمل الصندوق مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة من خلال القوة العاملة للشركاء المنفذين بين الوكالات، التي ستعطي الأولوية في عام 2022 لنهج مشترك لتعزيز قدرات التحقيق. واشتمل الدليل الإداري الخاص بمنع التحرش الجنسي والاستجابة له، المتضمن لمساعدة الضحايا، على حزمة موارد خاصة بالضحايا. وخضع المديرين، على جميع المستويات، لتدريب إلزامي. لقد كان الصندوق رائداً في تناول العنف القائم على النوع والذهاب إلى المكان لمساعدة الضحية على المستوى القطري، بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الضحايا.

31. صرحت المديرية المالية ومديرية الشؤون الإدارية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن المكتب قد فرض أهداف أداء إلزامية على جميع المديرين كجزء من أولويته للمساواة بين الجنسين. وتضمن ذلك تعزيز بيئة عمل تمكينية وشاملة تروج للتنوع والتمسك بعدم التسامح وثقافة التحدث. وقد كان المكتب بصدد تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالشركاء المنفذين. كما عالج المكتب ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من قبل الموظفين والشركاء المنفذين بشكل استباقي، للتأكد من التحقيق فيهم وإحالتهم إلى لجنة مراجعة الموردين إذا لزم الأمر؛ وحصول الضحايا على العلاج. وطُلب من كبار قادة المكتب التأكد بصفة سنوية من امتثال مجالات مسؤولياتهم التام لبروتوكولات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتم فحص كل الموظفين من خلال عمليات الفحص الواضحة، بغض النظر عن نوع العقد. ويجري الآن تحديث إجراءات التشغيل القياسية لتقرير التحقيق في المراجعة المالية الداخلية المخصصة للتعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك دعم الضحايا. نظراً لتزايد العنف المنزلي والعنف القائم على النوع، أعد المكتب دليلاً عن دعم الضحايا وضمان الوصول إلى الخبراء، بما في ذلك عمليات الإحالة إلى موارد خارجية.

32. وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار 2/2022 المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان المدير والحوار التفاعلي

33. في ملاحظاته الافتتاحية (المتوفرة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقسيم حالة التنمية العالمية إلى قسمين حيث تتعايش الحقائق القاسية مع سبب الأمل. ولطى المنحنى نحو المجتمعات المزدهرة، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك البرنامج، القيام بثلاثة أشياء على نحو جيد: (أ) التحول إلى التعافي من كوفيد-19 الذي جعل العالم أكثر مساواة، وليس أقل مساواة؛ (ب) التمكين من ترسيخ التحول حتى في خضم النزاعات والأزمات والهشاشة؛ و(ج) التأقلم

مع/الاستعداد بشكل أكثر عمدًا للمستقبل الرقمي منزوع الكربون. شكلت هذه التحديات الثلاثة - التي تنعكس في الاتجاهات الثلاثة لتغيير الخطة الإستراتيجية للبرنامج، 2022-2025، عدم تخلف أحد عن الركب، بناء القدرة على الصمود، ودفع التحول الهيكلي - الخطوات الفورية التالية للبرنامج. وقد قدم #FutureSmartUNDP معيار النجاح.

34. للتحول إلى التعافي من كوفيد-19 وجعل العالم أكثر مساواة، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الأقطار والمجتمعات لضمان الوصول إلى اللقاحات والأموال، مع الاستمرار في الدفع المنهجي نحو المساواة. تضمن ذلك تحقيق منظمة الصحة العالمية (WHO) هدف تلقيح 70 في المائة على الأقل من سكان العالم في عام 2022. وعلى الصعيد العالمي، وكجزء من Data Futures Platform، أنشأ البرنامج ومنظمة الصحة العالمية وجامعة أوكسفورد لوحة متابعة عالمية للمساواة في اللقاح، مما أعطى صناع السياسات الأدوات اللازمة لإدراك قدرة اللقاح على دفع الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يتعلق بالتمويل، فقد ساعد البرنامج الحكومات على إعداد إستراتيجيات تمويل متكاملة، باستخدام ريادة الفنية لاستجابة الأمم المتحدة لكوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي للعثور على طرق لتمويل خطط الانتعاش القطرية. كما لعب البرنامج دورًا تحفيزيًا لتعزيز تنسيق موارد القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف عن طريق أدوات مثل خرائط المستثمر وتسهيلات التأمين وتمويل المخاطر الجديدة.

35. على الجبهة الإنسانية، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إنشاء #FuturesSmartUNDP الذي كان أكثر استباقية ووقائية في المشاركة في الأزمات وأكثر سرعة وإمامًا بالمخاطر في الاستجابة للتعافي، وركز على إعادة بناء التماسك الاجتماعي واستدامة السلام على المدى الطويل. عمل البرنامج عن كثب مع منظمات الأمم المتحدة لإكمال المساعدات الإنسانية، كجزء من الربط بين الإنسانية والتنمية والسلام وخطة الاستجابة الإنسانية، مما أدى إلى إيجاد برامج الاستقرار. وبالعمل عند مفترق طرق الإنسانية والتنمية والسلام، فقد استهدف البرنامج كسر حلقة الفقر والنزاع عن طريق معالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار وإطلاق العنان للوعد الاجتماعي والاقتصادي.

36. فيما يتعلق بالمناخ، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركاء تمويل على الصعيد القطري من خلال وعد البرنامج المتعلق بالمناخ، الذي دعم 84 في المائة من مساهمات البلدان النامية المحددة وطنيًا (NDCs) قبل مؤتمر التغير المناخي لعام 2021. وبالتفكر في المستقبل، ركز البرنامج على تحويل التعهدات إلى آثار، باستخدام المساهمات المحددة وطنيًا كخطط استثمار سيادية للتنمية المستدامة والعمل المناخي. وفي الداخل، استهدفت إستراتيجية Greening Moonshot الخاصة بالبرنامج تقليل بصمته الكربونية بمقدار 50 في المائة بحلول عام 2050 مع مواصلة سعيه ليكون منظمة رقمية، بما يتفق مع إستراتيجيته الرقمية الجديدة، 2022-2025. ومن خلال هذه الإستراتيجية، ساعد البرنامج الأقطار على إنشاء مجتمعات رقمية شاملة وأخلاقية ومستدامة. وقد كانت منصة تخطيط موارد مؤسسات البرنامج الجديدة، Quantum، في صميم هذه الإستراتيجية.

37. مع بدء الخطة الإستراتيجية الجديدة في عام 2022، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على عدم تخلف أحد عن الركب، بناء القدرة على الصمود، ودفع التحول الهيكلي. وقد أوضحت الدروس المستفادة من كوفيد-19 سرعة وفعالية استجابة البرنامج، مما يعيد التأكيد على سجله الحافل في دعم الإمكانيات القطرية لإدارة الأزمات والمخاطر. بالمثل، أشار تقييم منتصف المدة لمختبرات المسرع إلى أن البرنامج أصبح أكثر سرعة، حيث واصل الاستثمار في قيادة الفكر لدفع التفكير والعمل التنموي من خلال

مؤشر الأعراف الاجتماعية الخاصة بالنوع و Data Futures Platform، على سبيل المثال. وفيما يتعلق بالإصلاح، فقد اجتاز البرنامج بنجاح تعقيدات إعادة التوضع وكرس الموارد/الخبرات الكبيرة لتنشيط نظام المنسق المقيم. واستمر البرنامج في خدمة منظمات الأمم المتحدة من خلال مركز خدماته المشترك، والسعي لتحسين العمليات والأنظمة الخاصة باستقرار وفعالية الخدمات المجمعمة.

38. بالتفكير في المستقبل، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميق التعاون مع شركائه، بما في ذلك ما يتعلق بتمويل التنمية والرقمنة - عاملاً تمكين الخطة الإستراتيجية - من خلال الالتزام بالتعددية بموجب خطتنا المشتركة. لتحقيق رؤيته، سيركز البرنامج مع شركائه على كيفية البرمجة - تخطيط وتنسيق وإدارة مجموعات المشاريع كمحافظ والحصول على شركاء للاستثمار بطريقة مختلفة؛ وكيفية المشاركة - تطوير العمليات والمهارات والأدوات القانونية ليصبح منظمة محفزة للشركاء؛ وكيفية التمويل - إقناع الشركاء بتمويل البرنامج ليس على أساس المشروع فقط وإنما على المستوى المتكامل لبرامجه القطرية.

39. أكدت مجموعة من الوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان شريكاً موثوقاً ويمكن الاعتماد عليه ولعب دوراً هاماً في دفع المساعي المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، لا سيما في أزمات مصل جائحة كوفيد-19. ومن شأن الخطة الإستراتيجية الجديدة أن تمكن البرنامج من دعم الأقطار لتحقيق الأهداف والاستجابة لكوفيد-19. وقد أدت استثمارات البرنامج في النهج المبتكرة إلى تعزيز دعمه للشركاء استجابة لتحديات التنمية المعقدة. ودعت الوفود البرنامج إلى تنفيذ الخطة الإستراتيجية الجديدة بروح إصلاح الأمم المتحدة، لتعزيز التعاون بين منظمات مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وإظهار التأثير المشترك للأمم المتحدة من خلال الموارد المتكاملة وأطر النتائج. كان البرنامج بالإضافة إلى الشركاء في وضع جيد للضمان على الفقر والجوع بجميع أشكالهما، وعكس عواقب التغير المناخي، وضمان الوصول العادل والميسور إلى لقاحات كوفيد-19، وزيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً (LDC)، وتحسين عمله من خلال حلول التوقيع السنة وعوامل التمكين الثلاثة.

40. أكدت مجموعة ثانية من الوفود على أن الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمثل في ضمان الدعم الفعال للحكومات الوطنية لتنفيذ خطة 2030. ويجب على كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة دعم الأولويات المحددة وطنياً لتحقيق الأهداف. وشجعت المجموعة البرنامج على التركيز على: (أ) تحقيق المساواة في اللقاح؛ (ب) توليد موارد مالية كافية لمحاكاة الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية؛ (ج) تعزيز الوصول العالمي إلى الحماية الاجتماعية لإنقاذ الأرواح ومصادر الرزق؛ (د) تعبئة الاستثمار الكافي في البنية التحتية الجيدة والمستدامة والموثوقة والمرنة في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والتكنولوجيا؛ (هـ) تنفيذ اتفاقية باريس وميثاق غلاسكو للمناخ والالتزام بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات والقدرات المشتركة إلا أنها متباينة. كما شجعت الوفود استمرار دعم البرنامج لمساعدة الأقطار على الوصول إلى موارد صندوق البيئة العالمي والصندوق الأخضر للمناخ.

41. أكدت مجموعة وفود ثالثة على أن الخطط الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نصت على مخطط خاص بمنظومة أمم متحدة إنمائية أكثر قوة وتأثيراً موضوع لقيادة الجهود الجماعية لتحقيق نتائج على مستوى المنظومة من أجل زيادة الاتساق والكفاءة والفاعلية لتنفيذ خطة 2030. وقد شجعت الوفود المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مضاعفة العمليات المشتركة ذات الصلة بالتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمراقبة. ويجب ترجمة الخطط الإستراتيجية إلى وثائق عملية وآلية

بما يتفق مع أطر التعاون، المستتيرة بالتقييم القطري المشترك، لتعزيز عرض قيمة الأمم المتحدة وتأثيرها المشترك، والعمل من خلال فريق الأمم المتحدة القطري المتماسك والمنسق تحت قيادة المنسق المقيم المفوض، بما في ذلك الالتزام التام بنموذج التقارير مزدوج المصفوفة. طالبت الوفود منظومة الأمم المتحدة بمشاركة المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بالشراكات لتحسين الشفافية والاتساق والعناية الواجبة والمساءلة والتأثير، باستخدام إطار المراقبة والإعداد التقارير الخاص بالمراجعة الرباعية لعام 2020 كدليل لتقديم التعليقات والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة. ويجب على المنظمات الإبلاغ بطريقة أكثر اتساقاً عن النتائج المحققة بشكلٍ مشترك بناءً على المؤشرات المشتركة والتكميلية. منحت الاجتماعات المشتركة للمجلس منظمات الأمم المتحدة الفرصة لمشاركة النهج من أجل العمل الجماعي السريع والمتكامل على مستوى المنظومة بشأن خطة 2030؛ وتم الحث على مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الاجتماعات المشتركة القادمة. توقعت الوفود قيام المنظمات بتطوير البرمجة بناءً على النتائج الجماعية القائمة على التحليلات الحساسة للنزاع والتحليلات المستجيبة للنوع والمناخ.

42. تطلعت مجموعة رابعة من الوفود إلى إستراتيجية المساواة بين الجنسين الجديدة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022. حيث يجب أن تكون الإستراتيجية جريئة، تطلعية، تحويلية في قضايا الجنسين، ومعتمدة قطعاً على التعاون بين الوكالات. ويجب أن تحدد وتعالج الأسباب السياسية لعدم المساواة بين الجنسين وأن تستهدف فجوة التمويل التي تعاني منها الأنشطة ذات الصلة بالنوع. يجب أن تتوافق الإستراتيجية مع الاتجاهات والمشهد التنموي، وأن توضح طريقة عمل البرنامج مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى للمساهمة في نهج على مستوى المنظومة لتحقيق الهدف 5. دعت الوفود البرنامج إلى تعزيز العمل المشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصالح الآخرين داخل الأمم المتحدة وخارجها، تعزيز بنية الجنسين في جميع المناطق بشكل ممنهج، التركيز على حالات الأزمات، وضع البرمجة المراعية للمنظور الجنساني في العمل على بناء السلام ومنع الصراع، وضمان عمل الفرق الجنسانية التابعة للبرنامج من خلال الوعد المتعلق بالمناخ لعكس أصوات النساء والفتيات في البرمجة. كانت هناك حاجة لاستثمارات وموارد كافية لموافقة طموح الإستراتيجية والوصول إلى هدف جمع 15 في المائة من النفقات المالية للمبادرات التي يمثل هدفها الرئيسي في المساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة.

43. قالت مجموعة خامسة من الوفود كانت هناك حاجة لاستجابة مخصصة من منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأعباء الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). فيجب على الكيانات التابعة للأمم المتحدة موافقة دليل المراجعة الرباعية لعام 2020 فيما يتعلق بتقييم الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء التنفيذ التام لخطة 2030 والأهداف، مع فهم أن مسار إجراءات العمل المعجل (SAMOA) للدول الجزرية الصغيرة النامية يحتوي على مخطط لمستقبلها. وفي هذا السياق، كانت الخطط المناخية التي أعدتها الكيانات التابعة للأمم المتحدة لهذه الدول حاسمة بالنظر إلى إمكانية تعرضها للأزمة المناخية. شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في عملية المراجعة المكتتية متعدد الأقطار لضمان تلبية احتياجاتها من خلال إعادة وضع الأصول والموظفين على أرض الواقع. كما طالبت هذه الدول بتحسين الوصول إلى التمويل الإنمائي. وبالتالي، يجب على الكيانات التابعة للأمم المتحدة الاستعداد لاعتماد 'مخطط' الدول الجزرية الصغيرة النامية التالي في المؤتمر الدولي الرابع لهذه الدول عام 2024.

44. في التدخلات الفردية، رحبت الوفود بالالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز التعددية ومتابعة التخلص من الكربون والرقمنة كمحركات مبتكرة لخطة 2030 والأهداف. كانت الخبرة الفنية للبرنامج حاسمة

أيضاً في الاستجابة للمناخ القطري من خلال الوعد المتعلق بالمناخ. حيث تم لفت الانتباه إلى العمل الحاسم للبرنامج في دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز دور برمجة القانون. وتم حث البرنامج على زيادة استخدام المنصات الرقمية في برامج الحوكمة الخاصة به، التي تركز على الشمولية المتزايدة. كما تم حث البرنامج على متابعة إعداد عرض منع الصراع والمساهمة في تقوية الجهود على مستوى المنظومة في هذا المجال من خلال أطر التعاون والبرامج القطرية.

45. ردًا على ذلك، أكد المدير للمجلس أن القضاء على الفقر يظل حجر الأساس لعرض التعاون الإنمائي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال التحليلات متعددة الأبعاد وإستراتيجيات الاستجابة التي تركز على عدم المساواة والضعف. ولتحقيق هذه الغاية، كان البرنامج عامل تمكين ومساعد أساسي في مساعدة البلدان على الوصول إلى التمويل الإنمائي. في هذا السياق، رأى البرنامج الحاجة الماسة إلى إنشاء محفز أهداف التنمية المستدامة (SDG) الذي من شأنه أن يدفع التعاون الإنمائي وينفذ خطة 2030. وعلى نطاق أوسع، رأى البرنامج الفرصة للعب دور أكثر تكاملية لتمويل خطة 2030 بمزيد من الفاعلية والكفاءة لصالح البلدان النامية. وتضمن ذلك المساعدة على توفير الأطر التنظيمية ومنظومات الحوافز التي سمحت باستثمارات القطاع الخاص من أجل تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشامل. وسعى البرنامج دائمًا للحصول على توجيهات المجلس والتزم بشدة بضمان المساءلة والشفافية والنزاهة في عمله. ومشددًا على الضغوط التي يواجهها النظام المالي العالمي وأهمية التمويل لمؤسسة مثل البرنامج، شكر المدير الدول الأعضاء التي اختارت زيادة المساهمات الرئيسية واتفاقيات التمويل متعدد السنوات حتى أثناء الجائحة.

46. قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم والاستثمار القويين في إصلاح الأمم المتحدة وأعاد تصحيح المنظومة الإنمائية. وقد اعتمدت اتفاقيات البرنامج المشتركة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مبادئ المزايا النسبية وأوجه التكامل. تحدث المدير على سبيل المثال عن الدور الفريد للبرنامج، بالإضافة إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الأوضاع الإنسانية الإقليمية لمساعدة اللاجئين، وهو جهد سعى لتكثيفه من خلال تكرار خطط الصمود الإقليمية للاجئين واستخدام الأزمات للاستثمار في الأقاليم الفرعية والأراضي الحدودية. وأقر المدير بطلبات الدول الأعضاء للاستثمار بقوة في المساواة بين الجنسين لكنه لاحظ أن مساهمات المانحين لدعم عمل البرنامج في هذه المجالات انخفضت على مر السنين. ويجب على البرنامج تقوية عمله لتضمين المنظورات الجنسانية في المجالات المنوطة به، بما في ذلك من خلال تحسين عمليات الرقابة وإعداد التقارير والاستثمارات المالية المخصصة. بنفس هذه الروح، التزم البرنامج بتعزيز بيئة تنظيمية شاملة خالية من الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي ومن كل أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية. وشدد المدير على التزام موظفي البرنامج الذين تابعوا الخدمة والعمل طوال الجائحة. لقد عملت الخطة الإستراتيجية الجديدة للبرنامج، 2022-2025، و #FutureSmartUNDP على توفير مسار سيتبعه البرنامج مع شركائه عازمين على الوفاء بوعده خطته الإستراتيجية الجديدة وتنفيذ خطة 2030.

V. تقرير التنمية البشرية

47. قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريرًا شفويًا عن تقرير التنمية البشرية لعام 2021: الأوقات الغامضة، النفوس المضطربة: تشكيل مستقبلان في عالم متحول، وفقًا لقرار الجمعية العامة 264/57.

48. قالت مجموعة من الوفود إن تحليل ومؤشرات تقرير التنمية البشرية كانت أدوات هامة لتتبع الاستدامة والتنمية الشاملة وساعدت على توجيه منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار عمل خطتنا المشتركة، خطة 2030، والأهداف. ورحبت الوفود بالمشاورات والحوارات والشراكات التي تمت خلال عملية الصياغة والتي اتسمت بمزيد من الكثافة والشمولية. كما رحبت الوفود بنشر المعرفة والمنتجات الواردة في التقرير عن طريق الاتصالات المتطورة عبر الإنترنت ومجموعة المرنّيات الخاصة بالبيانات للوصول إلى مجموعات جديدة، بما في ذلك الشباب، وإشراكهم في الأمر. وتطلعت الوفود إلى مزيد من استكشاف المقاييس التي تقيس الضغوط الهائلة لتحسين فهم الاستهلاك المادي للأقطار وأثارها الكربونية. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة جمع البيانات وتحليلها وتطوير الطرق لتتبع النمو البشري متعدد الأبعاد من خلال عدسات المساواة بين الجنسين وحقوق المساواة للجميع. تطلعت الوفود إلى عمل الهيئة رفيعة المستوى المعنية بإعداد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) وشجعت أصحاب المصالح على المساهمة في عمل الهيئة. ودعوا إلى تعاون أوثق بين البرنامج ومكتب تقرير التنمية البشرية.
49. في تدخل آخر، طلب أحد الوفود تفاصيل عن اختيار المجموعات التي شاركت في مشاورات التقرير وعمّا إذا كانت هناك مؤشرات جديدة أضيفت أم لا. كما أكد الوفد على أن مفهوم "الأمن البشري" المتداول في التقرير لم يكن مصطلحًا متفق عليه من قبل الدول الأعضاء.
50. ردًا على ذلك، قال مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، إن التعديل إلى مؤشر التنمية البشرية لعكس الضغوط الهائلة أُعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد اتبعه البرنامج في خطته الإستراتيجية الجديدة، 2022-2025. وعلى الصعيد العالمي، أبدى عدد من الدول والمؤسسات، مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، الاهتمام بكيفية يمكن للمؤشر المعدل المساعدة على تحسين التنمية مع تخفيف الضغوط الهائلة. فقد تابع المكتب دعم تطور مؤشر الضعف متعدد الأبعاد تحت قيادة البرنامج لتحديد الضعف المتجاوز للدخل. وقد جرت مشاورات التقرير في جميع مناطق البرنامج حيث حضرت منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وخبراء آخرين. وتم تنظيم مشاورات موضوعية للوصول إلى أكبر عدد من الخبراء. وقد كان "الأمن البشري"، المطروح في تقرير عام 1994، عبارة عن فكرة تابع المكتب استكشافها في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، بالرغم من عدم السعي لتعريفه. ولم يسع المكتب إلى إضافة المزيد من المؤشرات الرسمية بالرغم من تطور عمله على المقاييس باستمرار وبشكل ديناميكي.
51. أُحيط المجلس التنفيذي علمًا بالعرض التقديمي للتقرير الشفوي عن تقرير التنمية البشرية لعام 2021.

VI. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

52. طرح المدير المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البند وقدم نظرة عامة مكونة من خمس وثائق للبرنامج الإقليمي، 15 وثيقة للبرنامج القطري و10 تمديدات للبرنامج القطري. وفي المقابل، قام المديرين الإقليميون لأفريقيا، الدول العربية، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم تفاصيل من منظورات إقليمية.
53. فيما يتعلق بوثيقة البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم الترحيب بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة بلدان المنطقة في عملهم المتعلق بالتنمية المستدامة. ومع ذلك، يجب أن تكون وثيقة البرنامج الإقليمي أكثر وضوحًا في عكس تفويض البرنامج والتزامه بدعم أولويات

التتمة المحددة على الصعيد الوطني بما يتماشى مع الخطط الوطنية وبالتشاور مع حكومات المنطقة. وقد أحيط البرنامج علماً بهذه التعليقات وتعهد بتنفيذ البرنامج الإقليمي وفقاً للأولويات الوطنية.

54. اعتمد المجلس التنفيذي وثائق البرنامج الإقليمي 2022-2025، لأفريقيا (DP/RPD/RBA/4)، آسيا والمحيط الهادئ (DP/RPD/RAP/4)، الدول العربية (DP/RPD/RAS/5)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/5). كما اعتمد المجلس التنفيذي البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/4)، بما في ذلك التعهد بتنفيذ البرنامج الإقليمي وفقاً للأولويات الوطنية المتفق عليها شفويًا والمسجلة في السجل الرسمي للدورة.

55. قام المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، بمراجعة واعتماد وثيقة البرنامج القطري لباربادوس (DP/DSP/CAR/4)، بليز (DP/DCP/BLZ/4)، السلفادور (DP/DCP/SLV/4)، غينيا - بيساو (DP/DCP/GNB/3)، غينيا (DP/DCP/GUY/4)، الهندوراس (DP/DCP/HND/4)، جامايكا (DP/DCP/JAM/4)، ماليزيا (DP/DCP/MYS/4)، جزر المالديف (DP/DCP/MDV/4)، موزمبيق (DP/DCP/MOZ/4)، بيرو (DP/DCP/PER/4)، سورينام (DP/DCP/SUR/4)، تايلاند (DP/DCP/THA/4)، ترينداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/4)، و فيتنام (DP/DCP/VNM/3).

56. وأحيط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للبرازيل وهاتي والمملكة العربية السعودية والتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لباوا غينيا الجديدة، على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج، كما هو مقدم في الوثيقة DP/2022/5.

57. اعتمد المجلس التنفيذي التمديدات الثانية لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجزائر والبحرين؛ التمديدات الثالثة لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والتمديد السادس للبرنامج القطري لليمن، على النحو المقدم في الوثيقة DP/2022/5، والتمديد السادس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو المقدم في الوثائق DP/2022/5 و DP/2022/5/Add.1.

VII. التقييم

58. قدّم مدير مكتب التقييم المستقل (IEO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج عمل المكتب متعدد السنوات، 2022-2025 (DP/2022/6)، وتقييم دعم البرنامج للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/7)، وتقييم دعم البرنامج للوصول إلى الطاقة والتحول (DP/2022/9). وقدّم مدير مكتب دعم السيارات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة على تقييم دعم البرنامج للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/8)، ورد الإدارة على تقييم دعم البرنامج للوصول إلى الطاقة والتحول (DP/2022/10).

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل متعدد السنوات، 2022-2025

59. تم الإعراب عن دعم برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وتخطيطه للتقييمات المؤسسية والموضوعية وتقييمات البرامج القطرية، التي زودت المجلس بمعلومات ورؤى مفيدة عن أداء البرنامج وساعدته على المعرفة والتحسين. وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتصدي للتحديات التي واجهتها المكاتب الإقليمية عند إجراء التقييمات اللامركزية، إلا أن الوفد أكد على بطء التقدم وانخفاض جودة معظم

التقييمات اللامركزية. وأكد الوفد على أهمية تحسين التقييمات اللامركزية، لا سيما فيما يتعلق بالصناديق الرأسية مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وتمت مطالبة مكتب التقييم المستقل والإدارة بعرض خطة على المجلس لتحسين التقييمات اللامركزية. أُنثي على مكتب التقييم المستقل لقيام بأعمال التقييم الدقيقة وذات الصلة وعالية الجودة التي سمحت للدول الأعضاء بتولي دورها الرقابي وأُنثي على استعداد إدارة البرنامج لاستخدام توصيات التقييم لتعزيز الأثر الإنمائي.

تقييم دعم البرنامج للتمكين الاقتصادي للشباب

60. اعتبرت اتصالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القوية حاسمة في تجديد التركيز على إشراك الشباب المحلي، التعليم على الأصعدة الإقليمية والقطرية، وشركات القطاع الخاص المستدامة لضمان توافق المهارات والطلب فيما يتعلق بتوظيف الشباب. وتم حث البرنامج على تعزيز بيئات الأعمال لتحفيز الاستثمار الخاص ونمو الشركات الخاصة، وتقليل الطابع غير الرسمي للمؤسسة، ودمج الأعمال في الاقتصاد الرسمي، لا سيما في سياقات القطار المعرضة للخطر. وأُنثي على البرنامج لعمله المُصمم خصيصًا مع شباب الريف، لا سيما في التكنولوجيا والخدمات الرقمية، ويجب على الإستراتيجيات والبرامج المستقبلية تناول الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وحالات عدم المساواة ذات الجذور المتعمقة.

تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول إلى الطاقة والتحول

61. تم حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على لعب دور أقوى في دمج التكيف مع التأثيرات المناخية والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في مساعده المتعلقة بالوصول إلى الطاقة والتحول. حيث يجب على البرنامج دمج الوصول إلى الطاقة ومنحه الأولوية بالنسبة للأشخاص الأكثر تهميشًا، باستخدام إطار إستراتيجيته للمساواة بين الجنسين من أجل برامج الطاقة المراعية للمنظور الجنساني، وتقوية فهمه لاحتياجات الوصول إلى الطاقة الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للإخطار بالسياسات وأولويات البرمجة. ونظرًا لطبيعة عمل البرنامج في قطاع الطاقة التي تتسم بقصر الأجل والاعتماد على المشروع، فقد تم حث البرنامج على إعادة موازنة مشاركته في القطاع العام لضمان استدامة مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الاقتصادات الناشئة حديثًا كطريقة لضمان الحلول المحلية المستدامة. وبالنظر إلى الادعاءات السابقة بوجود مخالفات في محافظته، فقد تم حث البرنامج على توفير رقابة أقوى على المشاريع وضمان إدارتها وفقًا لأعلى المعايير المتعلقة بالشفافية والمساءلة والأخلاق. وتمت التوصية بنهج يقوم على البيانات لتقييم الآثار والإبلاغ بعمل البرنامج في مجال الطاقة لدعم خطة 2030.

62. ردًا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل على التزام المكتب تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإنجاز تكليفه من خلال التعلم والمساءلة الأكثر قوة. حيث سيقوم المكتب وإدارة البرنامج بتقديم خطة للمجلس لتحسين جودة وتغطية التقييمات اللامركزية، بما في ذلك الصناديق الرأسية الخاصة بالبرنامج. وعبر مدير المكتب عن تقديره لجهود البرنامج المبذولة لمعالجة توصية المكتب بالتميز بين احتياجات الشباب والمجموعات المهمشة وعلق على ذلك قائلاً إن الطبيعة قصيرة الأجل لعمل البرنامج المتعلقة بالوصول إلى الطاقة والتحول كانت من الأمور التي أثارت القلق في التقييم. أما بالنسبة لاتباع نهج أكثر آلية ويعتمد على المزيد من المحافظ، فقد رحب المكتب باقتراح موازنة مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية تحت قيادة الحكومات لتعزيز شركات القطاعين العام والخاص. ورحب المكتب بالدعوة إلى تعزيز الرقابة الإدارية على هذا الموضوع، لا سيما بالنظر إلى حجم الاستثمارات في محافظة الطاقة.

63. صرح مدير مكتب دعم السياسات والبرامج أنه بالنظر إلى الطبيعة قصيرة الأجل لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالوصول إلى الطاقة والتحول، فقد كانت شراكات القطاع الخاص حاسمة للحصول على حلول مستدامة. وسيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النتائج التي تحققت في محفظة الوصول إلى الطاقة والتحول لجمع الأموال عن طريق المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والصناديق الرأسوية. والتزم البرنامج بالمساءلة والشفافية وسيقوم باتباع نهج على مستوى المنظمة للوصول إلى الطاقة والتحول، بالاعتماد على حوكمته وقدراته الأخرى لتحديد الروابط المتبادلة.
64. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 3/2022 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

VIII. متطوعو الأمم المتحدة

65. قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الإستراتيجي لمطوعي الأمم المتحدة (UNV)، 2022-2025 (DP/2022/11). وقام المنسق التنفيذي لبرنامج المتطوعين بتقديم الإطار الإستراتيجي الجديد بالتفصيل، مع التأكيد على ثلاثة مجالات رئيسية للنتائج، الفرق بين الإطار الحالي (2018-2021) والإطار الجديد (2022-2025)، ودور برنامج المتطوعين المتكامل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
66. رحبت الوفود في المجلس بالإطار الإستراتيجي الجديد لمطوعي الأمم المتحدة، 2022-2025، ومجالاته الثلاثة ذات الأولوية، وعملية صياغته الشاملة، والتماشي مع المراجعة الرباعية لعام 2020. وأثنت الوفود على برنامج المتطوعين لتقدمهم في تنفيذ الإطار الإستراتيجي، 2018-2021، وتحولهم الرقمي. فقد أدت جهود برنامج المتطوعين إلى قيام ما يزيد عن 10,000 متطوع بخدمة منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ورحبت الوفود بجهود برنامج المتطوعين المبذولة للمساهمة في الأمم المتحدة المتمحورة حول الإنسان الأمر الذي سمح لبرنامج المتطوعين بالاستجابة بفاعلية لاحتياجات المنظومة من خلال نشر المتطوعين المؤهلين على الصعيدين الدولي والوطني وعبر الإنترنت. ورحبت الوفود بتركيز برنامج المتطوعين على تعميم دمج وتمثيل المرأة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين والمجموعات المهمشة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.
67. أعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لاعتماد الإطار الإستراتيجي الجديد على الدروس المستفادة من التقييم المستقل للإطار السابق، 2018-2021، الذي أكد على مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عمل منظومة الأمم المتحدة عن طريق توفير حلول تطوع مرنة ومناسبة وفعالة، بما في ذلك ما يتعلق بكوفيد-19. وأثنت الوفود على سرعة تكيف برنامج المتطوعين مع الجائحة، ونشر المتطوعين على الصعيدين الوطني والمجتمعي كجزء من الاستجابة على مستوى منظومة الأمم المتحدة مع تمكين المنظومة من الاستفادة من خدمات التطوع عبر الإنترنت. وأكدت الوفود على مساهمة متطوعي الأمم المتحدة في مضاعفة جهود التلقيح، بما في ذلك طرح لقاح كوفيد-19. وأعربت الوفود على تركيز الإطار الجديد على كيفية تعزيز برنامج المتطوعين للتجانس والاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة ومساهمة في تنفيذ خطة الإصلاح. وأطرت الوفود على خطط برنامج المتطوعين للوصول إلى الموظفين الممثلين جغرافيًا وزيادة الاستثمار في وجود برنامج المتطوعين اللامركزي على مستوى العالم وتمكين ذلك. شجعت الوفود برنامج المتطوعين على الترويج للمساواة بين الجنسين، والتنوع وتضمين ذلك في عمله وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة.

68. أكدت مجموعة أخرى من الوفود على مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في معالجة الأزمة المناخية. ورحبت الوفود بزيادة التركيز على الإطار الإستراتيجي الجديد المعني بالبيانات، والأدلة ومشاركة المعرفة من أجل دمج العمل التطوعي في خطط العمل الجماعية للأمم المتحدة بشكل أفضل. وشجعت الوفود برنامج المتطوعين على تعميق الشراكات متعددة أصحاب المصالح مع المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات العمل التطوعي، والمجتمع المدني والقطاع الخاص للإسراع في تنفيذ خطة 2030. أيدت الوفود بقوة جهود برنامج المتطوعين المبذولة لتعميم العمل التطوعي في أطر التعاون، وتمكين مشاركة الشباب، وتعميم دمج وتمثيل المرأة، والأشخاص من جنوب الكرة الرضية، والمجموعات المهمشة الأخرى. وقد استرشد الوفد بتقرير الأمين العام، "جدول أعمالنا المشترك"، في الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وشدد على أن التقرير لا يزال يخضع لمفاوضات حكومية دولية ويجب الرجوع إليه فقط بما يتماشى مع القرار 6/76. وشجعت الوفود الدول الأعضاء على دراسة المساهمة بتمويل غير مخصص في صندوق التبرعات الخاص الذي سمح لبرنامج المتطوعين بالاستجابة للأزمات في الوقت المناسب.

69. ردًا على ذلك، صرح المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة قائلاً إن برنامج المتطوعين قد التزم بضممان بقاء متطوعي الأمم المتحدة على خط مواجهة الاستجابة لكوفيد-19 ودعم حملات التلقيح. وطوال الجائحة، كانت الأغلبية الساحقة لمتطوعي الأمم المتحدة عبارة عن متطوعين وطنيين ومجتمعيين. وسيعتمد برنامج المتطوعين على الخبرات الإيجابية المتعددة لمتطوعي الأمم المتحدة بجميع أنحاء العالم لنقل دعمهم إلى المستوى التالي مع تعميق شراكاته متعددة أصحاب المصالح على الصعيد القطري. وأكد أن "جدول أعمالنا المشترك" ورد في مشروع الإطار الاستراتيجي تماشيًا مع القرار 6/76. رحب المنسق التنفيذي بالتزام الدول الأعضاء تجاه برنامج المتطوعين وصندوق التبرعات الخاص، الذي يُعد مصدرًا أساسيًا لتمويل برنامج المتطوعين.

70. وأحيط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الإستراتيجي لبرنامج المتطوعين، 2022-2025.

IX. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

71. قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الإستراتيجي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإيجابية (UNCDF)، 2022-2025 (DP/2022/12) وقام الأمين التنفيذي بتقديم الإطار الإستراتيجي الجديد للصندوق بمزيد من التفاصيل.

72. رحب الوفود في المجلس بالإطار الإستراتيجي الجديد وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بعملية الصياغة الغنية بالمعلومات والشاملة، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا، مع إعداد أولويات موضوعية جديدة عند الطلب من أقل البلدان نموًا. واعترفت الوفود بدور الصندوق الفريد ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في توزيع الأموال المخصصة لأقل البلدان نموًا، لا سيما أثناء جائحة كوفيد-19، التضمين المالي الرقمي والإجراءات على المستوى المحلي. وتم التأكيد على التمويل المتوقع والمرن والكافي، بالإضافة إلى الوصول إلى التمويل الأساسي، باعتبارهما من الأمور الحاسمة لتلبية متطلبات النمو لدعم الصندوق. وشجعت الوفود الدول الأعضاء على دراسة المساهمة في موارد الصندوق الأساسية.

73. صرحت مجموعة من الوفود أنه من شأن الإطار الإستراتيجي، 2022-2025، أن يسمح للصندوق بتقوية التماسك والشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتفق مع المراجعة الرباعية لعام 2020. وذكرت الوفود أن تماشى الإطار الجديد مع برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموًا كان من الأمور الحاسمة لضمان نجاح أقل البلدان نموًا في تحقيق التنمية المستدامة. ودعت الوفود الصندوق للتركيز على: (أ) المخاطر التي تفرسها جائحة كوفيد-19؛ (ب) التمويل؛ (ج) التغير المناخي؛ و(د) تدرج أقل البلدان نموًا.

74. أعربت مجموعة ثانية من الوفود عن دعم عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نموًا حيث أثبت دوره الهام في جهود التنمية المبذولة من خلال التمويل المبتكر وتحرير الموارد للعمل من أجل المجتمعات الأكثر ضعفًا. وطالبت الوفود بتخصيص الموارد الكافية للصندوق لمتابعة صلاحيته للغرض في وقت مكافحة البلدان للتعامل مع تحديات كوفيد-19، التغير المناخي، فقد التنوع البيولوجي، انعدام الأمن الغذائي، الديون وغيرها من التحديات. وأقرت الوفود بأنه بفضل ولايته الهجينة الفريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة، امتلك الصندوق أصولاً فريدة وقدرة توصيل فريدة للدول الأعضاء. وأكدت الوفود على استحقاق الصندوق لكامل دعم المجلس.

75. رحبت مجموعة ثالثة من الوفود بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وتضمينه تمويل التنوع البيولوجي، وتطوير منصة الاستثمار. وطالبت الوفود الصندوق بمتابعة دعم الحكومات والهيئات العامة الأخرى في أقل البلدان نموًا لتحقيق الأهداف، واستخدام عدسة جنسانية قوية وسد الفجوة في بنية التمويل الإنمائي. فقد كان الصندوق في وضع جيد يسمح له بدعم الإجراءات المحلية من خلال التمويل دون الوطني الذي ربط الجهات الفاعلة المحلية بمصادر رأس المال، والعمل ككيان رئيسي للأمم المتحدة من أجل التمويل التحويلي الحفاز في أقل البلدان نموًا. وشجعت الوفود كيانات الأمم المتحدة على السعي لإقامة شراكات مع الصندوق والتعلم من خبرته الغنية في مجال التمويل المبتكر. ويجب على الصندوق البحث عن طرق لتحفيز مستثمري القطاع الخاص للمساهمة على نطاق أكبر في الموارد غير الأساسية أو غير الأساسية المرنة. شجعت الوفود الصندوق على المساهمة في توفير تمويل المراحل الأخيرة، نشر الأدوات تندر مصادر التمويل، دعم الشركاء في تعزيز قدرات الحوكمة لزيادة التمويل الإنمائي، دفع التعميم الجنساني والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاستفادة من ميزاته النسبية.

76. رحبت مجموعة رابعة من الوفود بعوامل تغيير اللعبة (النتائج) الثلاثة المضمنة في الإطار الجديد، والتي تماشت مع أولويات أقل البلدان نموًا. ورحبت مجموعة الوفود بتركيز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تحقيق المراحل الأخيرة حيث سد الصندوق فجوة هامة في منظومة التمويل الإنمائي. أعربت الوفود عن تقديرها لعمل الصندوق في التمويل المختلط واعتمدت عليه في زيادة آليات التمويل المختلط في مزيد من البلدان. فقد كان الصندوق في وضع جيد يسمح له بدعم برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموًا الذي يدعو إلى تمويل مختلط أكثر ابتكارًا وتحفيزًا من أجل الشركات الصغيرة والمشاريع الاستثمارية في أقل البلدان نموًا، لا سيما من خلال تسهيلات UNCDF BRIDGE. ورحبت الوفود بدعم الصندوق للحصول على التمويل على المستوى المحلي لتوجيه تمويل المناخ إلى السلطات المحلية. كما رحبت الوفود بزيادة تعميق الصندوق لدعمه الخاص بحلول التمويل في مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة، والمناخ، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والنظم الغذائية المستدامة.

77. ردًا على ذلك، صرحت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كان عاملاً مساعداً حاسماً في زيادة التمويل من خلال الأدوات المبتكرة والمحفزة ونُهج التمويل المختلط في مجالات مثل المناخ، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة والبنية التحتية. وأُخبرت بأنه كان من الممكن إقناع القطاع الخاص بمشاركة أقل البلدان نمواً على الطاولة، بفضل كيانات مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي ساعد في إحداث التحول الإنمائي من خلال الأدوات التحفيزية.

78. شكر الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المجلس على مشاركته الفعالة ودعمه للإطار الإستراتيجي الجديد للصندوق، وشارك قائلاً إن الصندوق يحتفظ في محفظته المخصصة لتمويل القطاع الخاص بشراكات قوية مع مؤسسات خيرية مثل غيتس ومؤسسة ماستر كاردي. وبالرغم من ارتفاع تمويل القطاع الخاص بمقدار 24 في المائة في عام 2021، فإننا بحاجة إلى المزيد. ويخطط الصندوق لمتابعة إعداد ونشر أدوات التمويل المبتكرة التي من شأنها توجيه المزيد من الأموال نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية في أقل البلدان نمواً، ووافق الصندوق على إبقاء المجلس على اطلاع بتقدمه في هذا الصدد.

79. أُحيط المجلس التنفيذي علماً بالإطار الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2025-2022.

XII. مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

80. قام المدير المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الإستراتيجي الجديد لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC)، 2025-2022 (DP/CF/SSC/7). وقدم مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الإطار الإستراتيجي الجديد بمزيد من التفصيل، مع التأكيد على عمل المكتب لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

81. رحبت الوفود في المجلس بالإطار الإستراتيجي الطموح والمناسب للمكتب، 2025-2022، لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق دفع عجلة صنع السياسات والتنفيذ، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم، والحث على تبادل المعرفة وتطوير القدرات والتكنولوجيا ونقلها. وأكدت الوفود على الدور الفريد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة 2030، والقضاء على الفقر والتصدي لأزمة كوفيد-19، وإعادة البناء بشكل أفضل وبشمولية أكبر. أقرت الوفود بأن الدروس المستفادة من الجائحة أكدت على الدور المركزي للمكتب في تيسير ودعم وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكدت الوفود على أن الشفافية والمسائلة كانا من الأمور الضرورية لفعالية التعاون الإنمائي كما أكدت على وجوب استمرار المكتب في اتباعهما كمبادئ توجيهية. أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويده المكتب بالدعم المؤسسي والمالي والتشغيلي للاضطلاع بمسؤولياته.

82. أكدت مجموعة من الوفود على أن الإطار الإستراتيجي الجديد من شأنه أن يساعد المكتب على تعزيز دوره الرئيسي، وأقرت بأهمية دور مركز الجنوب في تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشجعت الوفود المكتب على المساهمة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق ضمان تحسن التجانس والاتساق بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء. والمجتمع المدني وغيرهم من الشركاء، وعن طريق تعميم الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي لتنفيذ خطة

2030. رحبت الوفود بتركيز الإطار الجديد على دمج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كل برامج العمل، وحثت المكتب على تعميم دمج وتمثيل المرأة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين والمجموعات المهمشة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

83. أعربت مجموعة أخرى من الوفود عن دعمها القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته عنصر محوري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لتفاعل المكتب الوثيق مع مجموعة الـ 77 والصين وإنجازاته في ظل الإطار الإستراتيجي، 2018-2021. رحبت الوفود بتضمين الإطار الجديد لمبادئ وأهداف خطة عمل بوينس آيرس، وثيقة نتائج نيروبي، وثيقة نتائج BAPA+40، وقرارات الجمعية العامة. من شأن الإطار الجديد أن يؤدي إلى إستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى منظومة الأمم المتحدة ونهج منسق لسياسة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. لوحظ أنه يجب على المكتب ألا يستخدم سوى المصطلحات المتفق عليها دوليًا في التقارير والقرارات على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. أكدت الوفود على أن البلدان متوسطة الدخل (MIC) زادت من أدوارها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما ساهم في إعداد خطة تنمية عالمية أكثر شمولاً؛ فطالبت الوفود المكتب بمواصلة الاستفادة من شراكاته مع البلدان متوسطة الدخل. شددت الوفود على أهمية توفير التمويل الكافي والمستدام للمكتب، وحثت الدول الأعضاء على المساهمة في المكتب بسخاء أكبر من خلال صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الإستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

84. ردًا على ذلك، أكد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كانا من الأمور الحيوية لمساعدة البلدان الأقل نموًا وضعفًا على التقدم في مساراتها التنموية. وقد ساعدت الأدوات المضمنة في الإطار الإستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل المشاركة في خلق المعرفة ومعمل الحلول، على تسريع عملية التعاون بين البلدان.

85. أكد مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للمجلس على أن المكتب سيعمل مع جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج الإنمائية في ضوء إصلاح الأمم المتحدة. وقد كان التنسيق الوثيق والتماسك بين كيانات الأمم المتحدة مفتاحًا لتعزيز فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري. وسيستفيد المكتب دعم الاحتياجات الفريدة للبلدان متوسطة الدخل ولن يستخدم إلا المصطلحات المتفق عليها دوليًا في التقارير والقرارات على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. لفت المدير المعاون الانتباه إلى فوائد المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب كمنصة للدول الأعضاء لتعزيز إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

86. أحيط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الإستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، 2022-2025.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المدير التنفيذي

87. في خطابها (المتوفر على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، أكدت المديرية التنفيذية على أن الحماية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي كانت من أولويات الصندوق. فقد كلف

الصندوق بمراجعة مستقلة عن القطاع الإنساني، أشارت إلى ما هو مطلوب لوضع حدٍ جماعي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وصرحت المديرية قائلة إنه قد تم دمج هذا التقايم في الخطة الإستراتيجية الجديدة، 2022-2025 - خطة طريق طموحة لتحويل الصندوق للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً في العالم بشكل أفضل. ولقد كانت دعوة لتسريع وزيادة الجهود المبذولة، وتحويل البرامج، وتحفيز الشركاء، وإعطاء الأولوية لمن تخلفوا عن الركب. هذا وسيقوم الصندوق بتحقيق هذا الطموح من خلال الأشخاص والإبداع والشراكات.

88. تساهم الخطة الإستراتيجية بشكل مباشر في خطة 2030 للتنمية المستدامة، مما يوفر مسارات لمعالجة المعايير الجنسانية الضارة وحالات عدم المساواة ذات الجذور العميقة، والاستثمار في الشباب، وحماية الاستقلال الجسدي للنساء والفتيات - كـ "حقهن في أجسادهن" - وإعطاء الأولوية للوقاية والاستعداد، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية. وكجزء من قيادته لانتلاف عمل المساواة بين الأجيال، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إعادة تعريف الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية حيث ستصبح عامل تغيير للعبة عندما تعي الفتاة حقوق الإنسان الخاصة بها وتطالب بالاحترام الذي هو حقها المكتسب.

89. تسعى الخطة الإستراتيجية إلى تحسين المشاركة مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاستفادة من عمليات الإصلاح داخل الأمم المتحدة لدعم المؤتمر الدولي المعني ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من روح 'خطتنا المشتركة' للأمم العام للقضاء على حالات عدم المساواة. قام الصندوق بتوسيع تعاونه مع الشركاء التقليديين والجدد، بما في ذلك الشركات، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات التي يقودها النساء والشباب، والمؤسسات المالية الدولية.

90. من خلال برامجه، استجاب الصندوق لطلبات الحصول على مساعدات مخصصة المقدمة من بلدان البرنامج. وقد فعل الصندوق جميع البرامج القطرية بما يتفق مع أطر التعاون على التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وسيستمر التزام الصندوق بدوره المعياري وبتقديم ما تطلبه النساء والفتيات صراحةً: الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وتنظيم الأسرة، والحماية من كل أشكال العنف وسوء المعاملة. وسيستمر تركيز الصندوق على العمل الميداني، بتوجيه 88 في المائة من ميزانيته نحو العمل الميداني و 84 في المائة نحو البرامج.

91. على الصعيد الداخلي، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على جعل بنيته ونظمه وعملياته وثقافته التنظيمية "صالحة للغرض" لتحقيق النتائج التحولية وتنفيذ التغييرات الداخلية المطلوبة للتفاعل والتكيف والابتكار. تضمن ذلك النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات، ووحدة إدارة سلسلة الإمدادات الجديدة، وصندوق سد فجوة الصحة الإنجابية. ومن خلال تحسين برامج التوجيه، وتدريب القيادة، والتطوير المهني وتخطيط التعاقب، ستعمل إستراتيجية السكان على مساعدة الصندوق في توظيف قوة عاملة موهوبة ورعايتها والاحتفاظ بها.

92. لعدم تخلف أحد عن الركب، استفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان من البيانات والأدلة الموجهة نحو إظهار الضعفاء. وعقب التوقيفات الأخيرة ذات الصلة بكوفيد-19، شهد أكبر عدد على الإطلاق من البلدان التي تخطط لإجراء عمليات تعداد - 56 بلد في 2022 و 20 في 2023 - اتجاهًا تصاعديًا جديدًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات مثل لوحة المتابعة الجغرافية المكانية المعنية بعنف الشريك الحميم قد ساهمت في توفير الوصول إلى بيانات مفصلة على المستويات المحلية لمساعدة صناعات السياسات على

الفهم وتحديد الحلول. وساعد الصندوق البلدان على تسخير العائد الديموغرافي والتعامل مع قلة الخصوبة والشيخوخة. وتم إطلاق عقد المرونة الديموغرافية في ديسمبر 2021 لمساعدة البلدان على تحفيز العمل المشترك لفهم هذه الفرص والاستفادة التامة منها.

93. زاد إجمالي التمويل في عام 2021 إلى مستوى مرتفع قياسي بلغ أكثر من 1.4 مليار دولار. وكانت مستويات مساهمات التمويل المشترك التي بلغ إجماليها 994 مليون دولار والتمويل الأساسي شبه قياسية. في 2021، زادت تعهدات الحكومة بمقدار 10 في المائة في حين زادت المساهمات القطرية للبرنامج لما يزيد عن 130 في المائة. جمع صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يقارب 56 مليون دولار في صناديق الشراكة لدى البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كما شهد تمويل القطاع الخاص زيادة. ظلت مرونة وثبات التمويل الأساسي من الأمور الحاسمة لضمان تنفيذ الصندوق لولايته. وقد دعمت الخطة الإستراتيجية الترميز على تمويل خطة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبتزايد الموارد الأساسية للصندوق، سيساعد مرفق الاستثمار الإستراتيجي الجديد على توسيع نطاق المشاريع من خلال جمع مبالغ أكبر من الموارد الحكومية الداخلية، القروض الميسرة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، مساهمات المانحين داخل البلد واستثمارات القطاع الخاص.

94. لقد كان التمويل الإنساني مرتفعاً في جميع الأوقات - 332 مليون دولار - ليمثل حوالي ثلث إجمالي موارد التمويل المشترك. ولأول مرة، تضمنت الخطة الإستراتيجية نتيجة محددة عن العمل الإنساني، وركزت على تعزيز استعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان، والقدرة على الاستجابة والأنظمة. وأطلق الصندوق مؤخراً أكبر نداء إنساني، المطالبة بـ 835 مليون دولار لتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحماية لما يزيد عن 54 مليون امرأة وفتاة وشباب في 61 بلد عام 2022. وبلغ إجمالي المساهمات في إمدادات الصندوق لعام 2021 165 مليون دولار. ودعا المدير التنفيذي لدعم إضافي حتى تتمكن البلدان الشريكة من تلبية احتياجات الصحة الإنجابية المتزايدة للسكان الشباب.

95. قرب انتهاء بيان المدير التنفيذي، قدم المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن آسيا والمحيط الهادئ ملاحظات عن عمل الصندوق لمعالجة العنف القائم على النوع في الأزمات الإنسانية الممتدة والمفاجئة بالمنطقة، مع الإشارة إلى أن هذا هو المجال الذي قاد فيه الصندوق التنسيق بين الوكالات في الأوضاع الإنسانية. في أفغانستان، أعاد الصندوق تصحيح برامجه، بناءً على التداخلات الحالية وخبرته خلال العقد الماضي، إلى تدخلات إنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة. وساعد عمل الصندوق في التوظيف المسبق للمستلزمات الإنسانية على تسريع الاستجابات الإنسانية على مستوى المنطقة. وفي الفلبين، عقب إعصار راي الشديد في ديسمبر من عام 2021، ساهم التوزيع المناسب للمستلزمات وتنسيق الخدمات الطبية والجسدية المتمحورة حول الناجين في دعم الاستجابة للناجين من العنف القائم على النوع، بما في ذلك ذوي الحالات الخاصة. وفي تونغنا، عمل الصندوق مع الحكومة والمنظمات التوعوية للأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد أولوية احتياجات الحماية الخاصة بالنساء والفتيات المتضررين من الثوران البركاني الأخير. على مستوى المنطقة، ربط الصندوق الاستجابات للطوارئ بعمله التنموي طويل الأجل، لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع وتعزيز إمكانيات المنع والاستجابة الوطنية.

96. أثنت مجموعة من الوفود على قيادة المدير التنفيذي وتخصيص مساهمة موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاستجابة للجائحة. فقد كان الصندوق حليفاً أساسياً للحكومات في الحفاظ على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما للنساء والرجال. وقد كان الصندوق رائداً في معالجة "جائحة الظل"

- الارتفاع في العنف القائم على الجنس والنوع والعنف ضد النساء والفتيات - والقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد كل النساء والفتيات. بالعمل بموجب الخطة الإستراتيجية، سيواصل الصندوق نهجه القائم على حقوق الإنسان للوصول إلى أبعد الحدود ومتابعة التكيف مع السياقات والتحديات الجديدة، بالتعاون الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. ظلت الرقابة والمساءلة من الأمور الحاسمة، استنادًا إلى مراجعة الأنشطة التشغيلية للسياسة الرباعية الشاملة في عام 2020 من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة (A/RES/75/233) وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأثنت الوفود على عمل الصندوق في إقامة الشراكات الإستراتيجية العامة والخاصة وإعداد نهج التمويل المبتكرة لنشر الموارد وسد ثغرات التمويل.

97. أكدت مجموعة أخرى من الوفود على أن الخطط الإستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قدمت مخططاً لمنظومة أمم متحدة إنمائية أكر قوة وتأثير جعلت النظام يقود الجهود الجماعية لتحقيق النتائج على مستوى النظام للوصول إلى مزيد من التماسك والكفاءة والفاعلية من أجل تنفيذ خطة 2030. ولقد أكدت تحديات عقد العمل على الحاجة لعمل مشترك من الأمم المتحدة لتحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل وبناء القدرات وتمكين البيئات لتسريع تنفيذ الأهداف، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وقد شجعت الوفود المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مضاعفة الجهود المشتركة المتعلقة بعمليات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمراقبة. وطلبت الوفود ترجمة الخطط الإستراتيجية إلى وثائق تشغيلية وبرمجية، بما يتفق مع أطر التعاون ويعتمد على التقييمات القطرية المشتركة. وهذا من شأنه، بالإضافة إلى الدعم التعاوني من كيانات الأمم المتحدة ونموذج التقارير مزدوج المصفوفة لتقييمات الأداء المتبادلة والجماعية، على النحو المحدد في قرارات الجمعية العامة 279/72 و 4/76، أن يعزز مسألة قيمة الأمم المتحدة والتأثير المشترك للفرق القطرية في ظل قيادة المنسقين المقيمين.

98. دعت الوفود إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مشاركة المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بالشراكات لتحسين الشفافية والاتساق والعناية الواجبة والمساءلة والتأثير، باستخدام إطار المراقبة وإعداد التقارير الخاص بالمراجعة الرباعية للسياسة الشاملة كدليل لتقديم التعليقات والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة. ويجب على الوفود مطالبة المنظمات بالإبلاغ بطريقة أكثر اتساقاً عن النتائج المحققة بشكل مشترك بناءً على المؤشرات المشتركة والتكميلية المطلوبة في قرار المجلس 14/2021. وبملاحظة أن الاجتماعات المشتركة للمجلس منحت منظمات الأمم المتحدة الفرصة لمشاركة النهج من أجل العمل الجماعي السريع والمتكامل على مستوى المنظومة من أجل تنفيذ خطة 2030؛ حثت الوفود على مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الاجتماعات المشتركة القادمة. توقعت الوفود قيام المنظمات بتطوير البرمجة بناءً على النتائج الجماعية القائمة على التحليلات الحساسة للنزاع والتحليلات المستجيبة للنوع والمناخ. وكررت الوفود التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الدمج التام للركائز الإنسانية والسياسية.

99. في التدخلات الفردية، أقرت الوفود بتموح الخطة الإستراتيجية، استنادًا إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ترجمة هذه الرؤية إلى نتائج، بما في ذلك التغلب على عواقب جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفًا. ورحبت الوفود بدور الصندوق في الاستجابة لكوفيد-19 على مستوى المنظومة بصفته الوكالة الرائدة لصحة الأمهات والشباب والنوع وتعزيز التركيز على العمل الإنساني للصندوق. دعت الوفود الصندوق إلى العمل على واجهة المرأة والتغيير المناخي

وإنشاء محاور إقليمية ودون إقليمية لضمان وصول الجميع إلى خدمات إنقاذ الأرواح. وأثبتت الوفود على الصندوق لتقلبه ببراعة بين البلدان التي تواجه نموًا متزايدًا في السكان ومجموعة الشباب في حين تواجه البلدان الأخرى انخفاضًا في خصوبة وشيخوخة السكان. أعربت الوفود عن دعمها القوي لعمل الصندوق باعتباره المسؤول عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لعام 2021. وأقرت الوفود بدعم الصندوق للبلدان من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مواجهة تحديات كوفيد-19 ومعالجة الصحة الجنسية والإنجابية، العنف القائم على النوع، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. أكدت الوفود على إمكانيات الرقمنة لضمان تقديم الخدمة بسرعة، وزيادة الوعي، ونشر المعلومات وإعادة الفتيات إلى المسار الصحيح في التعليم والصحة. وشجعت الوفود الصندوق على التركيز في المقام الأول على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاسترشاد بالملكية والقيادة الوطنية والأولويات والأهداف المحددة دوليًا.

100. ردًا على ذلك، رحبت المديرية التنفيذية بتوجيهات المكتب إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز على ثلاث نتائج تحويلية، إعادة البناء بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، معالجة "جائحة الظل" للعنف القائم على النوع، الوصول إلى النساء والفتيات الأكثر ضعفًا، والمشاركة في واجهة المرأة - المناخ. ورحبت المديرية بالتأكيد على الابتكار والرقمنة والحاجة إلى الجرأة والمخاطر المحسوبة لزيادة نطاق النتائج. فقد أكدت الجائحة على الحاجة إلى تغطية صحية عالمية كعنصر رئيسي للأنظمة الصحية المرنة. ذكرت المديرية التنفيذية أن إستراتيجية السكان الخاصة بالصندوق كانت هامة لتحسين تدخلاته القائمة على المعرفة. وقد عمل الصندوق لمعالجة التضليل والمعلومات المضللة فيما يتعلق بالجائحة فضلاً عن مشاكل مثل وسائل منع الحمل. وقد كانت قدرة الصندوق على الاستجابة من البيانات من خلال عمليات التعداد، والدراسات الاستقصائية والبيانات الوصفية على مستوى النظام حاسمة لسرعة البرمجة وعدم تخلف أحد عن الركب. وفيما يتعلق بالسلام والأمن، ظلت حماية الشباب وإشراكهم مجالاً لافتاً للنظر في خبرة الصندوق؛ وسيتابع الصندوق مشاركة مكتب دعم بناء السلام في القضايا المتعلقة بالنساء والسلام والأمن. بالإضافة إلى أن الصندوق سيتابع أيضاً دعم خطة "السلام في المنزل".

101. التزم الصندوق تمامًا بإصلاح الأمم المتحدة وضمان ممارسة مبادئ المسائلة المتبادلة مع المنسقين المقيمين، بما يتفق مع إطار المساءلة الإدارية. تم اشتقاق كل البرامج القطرية للصندوق من أطر التعاون وساهمت الخطة الإستراتيجية للصندوق بشكل مباشر في تحقيق الأهداف، بما يتفق مع المراجعة الرباعية الشاملة للسياسة لعام 2020 ومؤشرات المخرجات المشتركة والتكميلية التي تمت مشاركتها مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالفاعلية والكفاءة. سعى الصندوق إلى قيادة إنتاج البيانات لخطة 2030. وقد قدم نموذج عمل الصندوق الجديد خمسة أوضاع للمشاركة - الدفاع والسياسة؛ إدارة المعرفة؛ تنمية القدرات؛ تقديم الخدمة؛ والتنسيق والشراكات والتعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي - مما أدى إلى زيادة قدرته على تحقيق النتائج بسرعة على أرض الواقع من خلال النهج المخصص والحلول المخصصة، ليس في مجالات ولايته فقط وإنما في المجالات الناشئة أيضاً، مثل الشيخوخة، انخفاض الخصوبة، العمق، التغيير المناخي والسكان المتنقلين، بما في ذلك اللاجئين.

X. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

102. قدّم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) نظرة عامة على 12 وثيقة للبرنامج القطري، وبرنامج واحد دون إقليمي، وسبعة تمديدات للبرامج القطرية. وفي المقابل، تناول المديرين الإقليميون للصندوق عن آسيا والمحيط الهادئ، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا المنظورات الإقليمية الخاصة بهم بمزيد من التفصيل.
103. قدمت العديد من الوفود بيانات مؤيدة للبرامج القطرية.
104. قام المجلس التنفيذي، وفقاً للقرار 7/2014، باعتماد وثائق البرنامج القطري للأرجنتين (DP/FPA/CPD/ARG/1)، والكاميرون (DP/FPA/CPD/CMR/8)، والسلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/9)، وإريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/6)، وغينيا-بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/7)، والهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/9)، وماليزيا (DP/FPA/CPD/MYS/1)، وجزر المالديف (DP/FPA/CPD/MDV/7)، وموزمبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/10)، وبيرو (DP/FPA/CPD/PER/10)، وتايلاند (DP/FPA/CPD/THA/12) وفيتنام (DP/FPA/CPD/VNM/10)، بالإضافة إلى البرنامج الدون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي المتحدثة للغة الهولندية والإنجليزية (DP/FPA/CPD/CAR/7).
105. أحيط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للبرازيل وهابتي، واعتمد التمديدات الثانية لمدة سنة واحدة لأفغانستان والجزائر، والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لفرنزويلا، والتمديد السادس لمدة سنة واحدة لليمن، والتمديد السادس لمدة ستة أشهر للجمهورية العربية السورية، على النحو المضمن في الوثيقة DP/FPA/2022/3.

XI. التقييم

106. قدّم مدير مكتب التقييم خطة التقييم الرباعية المدرجة في الميزانية (DP/FPA/2022/1)، المُعدة بما يتفق مع سياسة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2019/1)، وقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة والمراجعة الرباعية الشاملة للسياسة لعام 2020.
107. أثنت مجموعة من الوفود على مكتب التقييم لمرونته في تكيف وظيفة التقييم حسب سياق كوفيد-19 وأعربت عن كامل دعمها للإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على التقييمات وتمكينهم من العمل كمسرع للانتعاش. كما أثنت الوفود على الأداء المتميز للمكتب في عام 2021، الذي ساعد على تحقيق كل أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية تقريباً. ورحبت الوفود بخطة التقييم الرباعية الشاملة المدرجة في الميزانية التي تتماشى مع نتائج التنمية والفعالية التنظيمية الموضحة في الخطة الإستراتيجية للصندوق، 2022-2025. أشارت الوفود إلى أن التقييمات ستكون المفتاح للإخطار بتقديم التقييمات ومراجعة منتصف المدة للخطة الإستراتيجية وتحسين الأداء التنظيمي للصندوق وأداء منظومة الأمم المتحدة.
108. أعربت المجموعة عن تقديرها لالتزام الصندوق بتعزيز وظيفة التقييم، لا سيما من خلال الاستثمارات الإضافية في مكتب التقييم ومواصلة المشاركة في مواجهة تحدي تقديم تقييمات لامركزية عالية الجودة في الوقت المناسب. ودعت المجموعة الصندوق إلى مواصلة الاستثمار في جودة التقييمات اللامركزية وصلاحتها

المنهجية وإلى ضمان تجهيز الفرق القطرية لإدارة واختبار جاهزية هذه التقييمات. وقدرت المجموعة التزام المكتب ودعمه الفعال لإصلاح الأمم المتحدة والتقييمات على مستوى النظام والتقييمات المشتركة وأثنت على المكتب فيما يتعلق بتنسيق وموافقة التقييمات مع شركاء منظومة الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالمشاركة في جهود التقييم المبذولة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة التقييم على مستوى منظومة الأمم المتحدة. كما رحبت المجموعة بالتوجه الإيجابي فيما يتعلق بنسبة إنفاق تقييم الصندوق.

109. أعرب وفد منفصل عن تقديره للأهمية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة للسكان لعملية تقييم الميزانية وتوقع أن الصندوق سيمارس رقابة شديدة على جودة التقييم طوال العملية لضمان موضوعية وصحة النتائج. وحث الوفد الصندوق على استخدام النتائج بشكل أفضل لتحسين علم اتخاذ القرار والاستخدام الفعال للأموال.

110. ردًا على ذلك، طمأن مدير مكتب التقييم المجلس بأن المكتب يمتلك منظومة قوية لتأكيد ومراقبة الجودة من أجل جميع التقييمات على كافة الأصعدة. وهذا ينطبق على التقييمات المركزية واللامركزية. وأقر بأن المكتب قد أظهر المرونة طوال وظيفة التقييم في سياق كوفيد-19، الأمر الذي ساعد على تحقيق كل أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية تقريبًا وتوفير الدعم الفعال لإصلاح الأمم المتحدة عن طريق تنسيق ومواءمة جهود التقييم مع الجهود المبذولة من المنظمات الأخرى الشريكة للأمم المتحدة. وواصل المكتب مواجهة تحديات التقييمات اللامركزية المتبقية، بما في ذلك بالاستثمار في جودتها وصلاحياتها المنهجية. تم تمويل التقييمات الواردة في خطة التقييم وحمايتها تمامًا، سواء بالنسبة للتقييمات المركزية واللامركزية. وسيقوم مكتب التقييم بتزويد المجلس بمعلومات إضافية مفصلة، حسب الطلب، عن نسبة إنفاق التقييم المتوقعة للفترة 2020-2025.

111. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 4/2022 بشأن خطة التقييم الرباعية المدرجة في الميزانية 2022-2025.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

XIII. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

92. في خطابها (المتوفر على موقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، صاغت المديرية التنفيذية للمكتب عمله في إطار التنمية العالمية والسياق السياسي الأعم والجهود المبذولة لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف. فعلى جبهة كوفيد-19، تولى المكتب ما يزيد عن 110 مشروعًا في ما يزيد عن 80 بلد لدعم الدول الأعضاء والشركاء في استجابتهم للجائحة. وقد ركز هذا العمل على تحسين الأنظمة الصحية الوطنية، وتقديم المستلزمات والأجهزة الطبية، وتجديد المستشفيات، وزيادة إمكانات الاختبار، وتدبير مستلزمات إنقاذ الأرواح والأجهزة الطبية.

93. بالرغم من تحديات عام 2020، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقديم خدماته على نطاق غير مسبق. وقد كان العامان الماضيان هما الأكثر نجاحًا في تاريخه، ومن بين الأمثلة الواضحة التي تدل على ذلك، ثقة الدول الأعضاء في قرار المجلس 20/2021 لاعتماد المستوى الجديد للحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي. وبسبب نموذج التشغيل الخاص به - الممول من خلال استعادة تكلفة المشروع فقط -

كان المكتب حريصًا على الحصول على توجيهات المجلس بخصوص قرار تعزيز احتياطاته والسماع بمراجعة أسعار المكتب لصالح الشركاء والأشخاص الذين يخدمهم.

94. الخطة الإستراتيجية 2022-2025، بدأت الأنشطة في 2022. ظلت أولويات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متمثلة في البنية التحتية، وتحسين المشتريات العامة، والاستثمارات المستدامة في مبادرة البنية التحتية والابتكار (S3i). وطوال عمله، واصل المكتب المساهمة في السلام والأمن، الاستجابة الإنسانية، وجهود التنمية العالمية مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك في أصعب الأماكن حيث تم تقديم معظم الخدمات. كما تناولت الخطة الجديدة، الموجهة حسب أولويات الشركاء، الطوارئ المناخية والأنظمة الصحية العامة.

95. كشفت البحوث التعاونية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن جودة البنية التحتية كانت مفتاحًا للأنظمة الصحية المستدامة والشاملة والمرنة ولتحقيق الأهداف. وواصل المكتب بناء قدرات الشركاء لاستخدام المشتريات العامة لتحقيق الأهداف، مكافحة التغير المناخي، التعامل مع الفساد والحد من عدم المساواة، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية والشفافية والكفاءة في الإنفاق العام. ساعد ذلك بدوره في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتحسين أنظمة الصحة العامة. استهدفت مبادرة S3i زيادة الموارد المتوفرة بما يتجاوز نماذج المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) لتلبية احتياجات البنية التحتية الوطنية الحرجة مثل الإسكان الميسور، والطاقة المتجددة، والصحة. وفي منتصف الطريق أثناء فترة إثبات مفهوم S3i، واجه المكتب صعوبات ونجاحات، كما هو مؤكد في تقرير المكتب عن احتياطي (DP/OPS/2022/2) S3i. فتعهد المكتب بتحسين المبادرة وفي 2024 سيقدّم تقييمًا شاملاً لـ S3i بالإضافة إلى مراجعة منتصف المدة للخطة الإستراتيجية.

96. في مجالات أخرى، حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المساواة بين الجنسين في سبتمبر 2021، وكان التعميم الجنساني إلزاميًا لكل المشروعات ذات الصلة. والترم المكتب بشمولية تجاوزت المساواة بين الجنسين، الأمر الذي سيقدمه المكتب في إستراتيجيته الجديدة المتعلقة بالتنوع والتضمين. اتبع المكتب أعلى المعايير الأخلاقية في عمله حتى وإن كان ينطوي على مخاطر أخلاقية تتعلق بكيفية تشغيله ودعمه للعملاء. ففي عام 2022، ضاعف المكتب الجهود المبذولة في الضمانات البيئية والاجتماعية، لا سيما للصحة والسلامة، من خلال نهج الهدف صفر الخاص به. وهذا يعني عدم وجود حوادث وإصابات وأمراض في محل العمل، وتضمين أنشطة التوعية، والفحوصات الإلزامية، وإعداد تقارير عن كل الموظفين. تزامن ذلك مع الاستثمار في الرقمنة، وتحسين الممارسات، وتيسير العمليات، واعتماد تقنيات جديدة وممارسات مبتكرة.

97. شددت مجموعة من الوفود على الحاجة لدعم أنظمة الرعاية الصحية خلال أزمة كوفيد-19 باستخدام المزايا النسبية والخبرة الفنية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مناطق ولايته. وأثنت الوفود على أنه بالرغم من انهيارات سلاسل الإمداد والحركة العالمية للسكان والسلع، فالمكتب تابع تقديم الخدمات الحرجة على نطاق غير مسبوق، حتى في الأوضاع الإنسانية المعقدة. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة للاستجابة المشتركة لدوافع الصراع، ومخاطر الكوارث، والأزمات الإنسانية، والحالات الطارئة المعقدة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وأثنت الوفود على إجراءات المكتب للحصول على إدارة مالية حكيمة وتعديل مستوى احتياطاته حسب ملف المخاطر الخاص به. رحبت الوفود بعزم المكتب على مراجعة نموذج أسعاره مرة أخرى واستمراره في ضمان الحصول على قيمة أكبر مقابل المال،

الأمر الذي يجعل شركائه مطمئنين حيال تنفيذ هذه الالتزامات. وأثنت الوفود على المكتب لإعطاء الأولوية لمبادرة S3i كجزء من خطته الإستراتيجية، 2022-2025، وإجراءاته لهيكلة احتياطياته لضمان استقرار المبادرة، مع اعتماد المجلس. تطلعت الوفود إلى المراجعة الشاملة لمبادرة S3i في 2023 لدراسة الصورة الأعم، والدروس المستفادة، والنجاحات والاحتمالات. وأثنت الوفود على المكتب لتحقيقه المساواة بين الجنسين وأعربت عن تقديرها لالتزامه بالتنوع الجنساني والتضمين.

98. في تدخلات أخرى، أعربت الوفود عن دعمها القوي لمبادرة S3i وتركيزها على الإسكان الميسور، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الصحية، فضلاً عن دعمها لمواصلة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سعيه نحو التميز والابتكار في عمله، لا سيما من خلال رقمنة العمليات. حيث يجب أن تستمر التقنيات الرقمية الجديدة، التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والتيسير، في دعم سعي المكتب لتحسين قدراته التشغيلية. وتم حث المكتب على الانضمام لمبادرة التنمية العالمية التي تركز على تسريع تنفيذ الأهداف على الصعيد المحلي. ولوحظ أنه يجب على المكتب تجنب الإشارة إلى تقرير خطتنا المشتركة حيث إن الدول الأعضاء لم تتخذ موقفاً موحدًا بعد. هذا وقد رحبت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية بمشاركة المكتب القيمة في دفعها لتنفيذ خطة 2030، والأهداف، ومسار إجراءات العمل المعجل، وفي الاستجابة لكوفيد-19. وأكدت الوفود على خوفهم من أن الافتقار إلى المشاريع القابلة للتوسع يعني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد يُغفل عنها وتزداد على أنه لمعالجة نقاط الضعف الفريدة لهذه الدول، يجب على المكتب البحث عن نهج أكثر تفصيلاً، بما في ذلك من خلال مبادرة S3i.

99. ردًا على ذلك، قال المدير التنفيذي أنه باعتماد خطة 2030، أدرك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الحاجة إلى البحث عن مبادرات جريئة لتنفيذها وجمع الأموال التي تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو نهج مناسب تمامًا لنموذج أعمال المكتب. وقد كان المكتب على استعداد للعمل مع المجلس لتحسين تحديد المخاطر المضمنة وإيجاد نهج أقوى، لتلبية احتياجات احتياطات المكتب والمخاطر المضمنة في محفظته. وبسبب عمل المكتب بهوامش منخفضة بالرغم من ديناميكيات السوق الصعبة، فاحتياطياته التشغيلية أضافت مستوى من الأمن. وقد تم الحصول على رسوم للاحتفاظ بهذه الاحتياطيات من خلال إدارة الصول المتخصصة ولم تُستخرج من تمويل المشروع. هذا وقد كانت شفافية احتياطات المكتب التشغيلية مثل مبادرة S3i في مقدمة أولوياته. وقد سعى المكتب لزيادة شراكاته في إطار الأمم المتحدة، مع المجلس، ومع شركاء خارجيين لضمان وفائه بولايته.

100. صرح مدير المحافظ الإقليمية أنه كمنظمة موجهة نحو العملاء، اتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نهجًا رشيقيًا ومرنًا، مما ساعد الحكومات على تنفيذ حلولها على أزمات مثل كوفيد-19. بالإضافة إلى أنه من خلال قوة مهام الاستجابة لكوفيد-19 وعملية الاعتماد السريعة لمشاريع كوفيد-19، تم تنفيذ 85 في المائة من مشروعات استجابة المكتب لكوفيد-19 مع شركاء خارجيين وحكومات خارجية، بالاعتماد على العمل الموثوق والمشارك القائم بالفعل، فضلاً عن إجراءات الشراء الطارئة المرنة.

101. صرح مدير ممارسات ومعايير التنفيذ أن خبرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المثبتة في المشتريات المتعلقة بالمعاملات سمحت بالاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة خلال الجائحة وبناء القدرات الوطنية للمساعدة في تصميم السياسات، والتحسينات الهيكلية والعملية من خلال الأنظمة الوطنية وسلاسل الإمداد المرنة، تراكم المدخرات والآثار. وقد دعم المكتب الحكومات في تقليل مخاطر الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية الشاملة والمرنة لتغيير المناخ من خلال قرارات التخطيط والتمويل، المدعومة ببيانات

وتحليلات عالية الجودة. وقد خطط المكتب لتوسيع نطاق هذا النهج لتوجيه الحكومات في اتخاذ القرار القائم على الأدلة.

102. صرح المدعي العام ومدير مكتب الاتصال بنيويورك أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد نفذ ترتيباته الأولى لحقوق الملكية وشارك الصندوق الدانمركي الدولي للتنمية وشركة بالقطاع الخاص في الهند. وفي هذه الترتيبات، سيقوم المكتب بتقديم الدعم التشغيلي للتعامل مع الرقابة البيئية والاجتماعية والإدارية لجذب موارد القطاع الخاص والعمل لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وقد سعى المكتب لموافقة ترتيبات حقوق الملكية الخاصة بالأمم المتحدة لتخفيف المخاطر المتعلقة بحقوق الملكية. من المتوقع خروج المكتب من المشروع في غضون ثلاث إلى أربع سنوات بمجرد سير الأهداف المقصودة في المسار الصحيح.

103. صرحت المديرية المالية ومديرة الشؤون الإدارية أنه عند تجهيز احتياطي مبادرة S3i، سيتمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من توفير مزيد من الشفافية للمجلس بخصوص أنشطة S3i. وقد سعى المكتب لتحديد الاحتياطي عند 105 مليون دولار، مع وجود تغييرات رهناً باعتماد المجلس. إن احتياطي النمو والابتكار الذي تم تجهيزه في 2019 للاستثمار في قدرة المكتب المستقبلية على توليد الإيرادات، التي كانت مبادرة S3i إحدى ركائزها، أتاح للمكتب زيادة الاستثمار في النمو المستقبلي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى نموذج التمويل الذاتي الخاص به. حيث يساهم احتياطي S3i في تخفيض حجم احتياطي النمو والابتكار بشكل كبير. بالإضافة إلى أن المكتب سيطبق التوجيهات المتعلقة بالحدود الدنيا والقصوى على الاحتياطيات التشغيلية. ومن بين شروطه لتعويض مخاطر S3i، اتخذ المكتب عدة خطوات مثل تجهيز مكتب S3i بهلسنكي، إنشاء مجموعة استشارية معنية بالاستثمارات، وتقوية الروابط بين S3i والوحدات القانونية والمالية الداخلية بالمكتب.

104. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 5/2022 بشأن احتياطيات S3i الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

XIV. مسائل أخرى

خطاب رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

105. أطلعت رئيسة مجلس الموظفين المجلس على عمل مجلس الموظفين في 2021 لبناء قوة عمل صحية في مكان صحي مع الاعتراف بالتحديات التي واجهتها المنظمات في إعادة تصميم الأدوار، الحفاظ على حالة الموظفين وتربطهم، وتحديد الأولويات في مشهد متغير باستمرار، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

106. في التدخل الوحيد، أعرب أحد الوفود عن تقديره القوي لعمل مجلس الموظفين في ظل الظروف الصعبة، والتزام الإدارة بالعمل مع مجلس الموظفين. ودعا الوفد إلى الاستدامة في كل العمليات، بما في ذلك كل النقاط التي أثارها مجلس الموظفين: (أ) العمل النشط والمتنوع ضد العنصرية، والتحيز الجنسي، وأشكال التمييز الأخرى، مركزية إنشاء بيئة عمل آمنة وخلقة ومستدامة، تعزيز التنوع الفكري، والالتزام بالتدقيق الذاتي المستمر؛ و(ب) الوضوح فيما يتعلق بالأمن الوظيفي والعقود. تضمن ذلك توازن العمل مع

الحياة، مما يسمح للموظفين بتخطيط عملهم بطريقة مرنة. وقد كانت القيادة الواضحة التي يمكن التنبؤ بها أساسًا للنهج المستدام.

107. ردًا على ذلك، رحبت الرئيسة بالتفاهم المشترك حول الحاجة إلى معالجة مخاوف الموظفين بالتضامن مع الإدارة والدول الأعضاء كأولوية من أولويات الشركة.

108. استمع المجلس التنفيذي للخطاب الذي ألقته رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
